جامعـــة يحي فارس بالمدية.

كليـة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التحليل المالي في أداء صناديق الضمان الاجتماعي – دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية CNAC –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة.

تخصص: مالية المؤسسة.

من إعداد الطالب:

- بوسهوة علي

تحت إشراف الأستاذ:

– أ.د.شبوطي حكيم

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د.سعداوي موسى	جامعة يحي فارس بالمدية	رئيسا
أ.د.شبوطي حكيم	جامعة يحي فارس بالمدية	مشرفا
أ.د.بوعرار احمد شمس الدين	جامعة يحي فارس بالمدية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023–2024.

جامعــة يحي فارس بالمدية.

كليــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة.

الموضوع:

دور التحليل المالي في أداء صناديق الضمان الاجتماعي – دراسة حالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية CNAC-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة.

تخصص: مالية المؤسسة.

من إعداد الطالب:

-بوسهوة علي

تحت إشراف الأستاذ:

– أ.د.شبوطي حكيم

السنة الجامعية: 2023-2024.


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

اشكر المنعم عز وجل الذي وفقني في إتمام هذه المذكرة

هو الله ربي الذي ما أصبح وما أمسى بي من نعمة ما حييت فمنه وحده

فله الحمد وله الشكر

ومصداقا لقول الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم –من صنع إليه معروف فقال لفاعله جزاك الله خيرا فقد ابلغ في الثناء أجازه الترميذي.

نتوجه بالشكر الجزيل الأستاذ المشرف " **شبوطي حكيم**" أستاذ بجامعة يحيى فارس المدية على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى ما قدمه لي من توجيهات من الناحية المنهجية أو من ناحية المضمون العلمي، كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذة لجنة التقييم على تفضلهم وقبولهم تقييم مذكرتي.

والى كل من تعاون، وقف معي ودعمني من بعيد أو قريب على إنجاز هذه المذكرة بجهده ووقته ودعائه...

الإهداء

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك...

ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك

ولا تطيب الجنة الا برؤيتك...الله جل جلاله ...إلى مالكي في الحياة

إلى معنى الحب والتفاني ...إلى بسمة الحياة وسر الوجود الى من كان دعائها سر نجاحي

وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

امي الحنونةأطال الله في عمرها

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار ...إلى من أحمل

اسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يرحمه برحمته الواسعة

إلى زوجتي أم أولادي ورفيقة دربي حفظها الله

إلى أولادي: معاذ، ياسر، لؤي صفوان، معتز بالله حفظهم الله ورعاهم

إلى إخوتي وأخواتي

إلى الأستاذ الدكتور: حكيم شبوطي

إلى كل من تمنى لي التوفيق وساعدني ولو بالكلمة الطيبة

إلى كل من كان قريبا منّي بدعواته، توجيهاته ونصائحه

إلى من نسيه قلمنا وحفظناه في قلوبنا

لكم كل التقدير والإحترام

علي

المستخلص

المستخلص:

الهدف من هذه الدراسة هو معالجة موضوع دور التحليل المالي في أداء المؤسسة الإقتصادية وتحقيق الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة إعتمدنا على جمع المعلومات عن التحليل المالي وعن عملية الأداء من خلال أدواته الأكثر إستخداما، حيث أجريت الدراسة الميدانية بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية بالاعتماد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لها.

لقد لخصت نتائج الدراسة إلى أن التحليل المالي يعد وسيلة فعالة لتقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية محل الدراسة.

لأنه يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بإستخدام مؤشرات التحليل المالي، وذلك من أجل تشخيص نقاط لتعزيزها ونقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأداء المالي، مؤشرات التوازن المالي، القوائم المالية.

Résumé :

Cette etude a porté sur le thème du role de l'analyse financière dans l'evaliation de la performance économique de l'entreprise, et pour réaliserobjectif d'étude et répondre aux questions, nous sommes appuyés surcollecte d'informations a propos de l'analyse financière et sur le processus deperformance a travers ses outils les plus utilisés. Ou l'étude de terrain a été réalisée par la caisse nationale d'assurance chomage agence wilaya de Medea, en fonction de la préparation d'une étude analytique de sa situation financiere.

Les résultats de l'étude ont conçu que l'analyse financière était confirmée estun moyen efficace d'améliorer la performance d'une institution économique

Parce qu'il permet de diagnostiquer la situation financière de l'institution en utilisant la technique des indicateurs financiers, afin de diagnostiquer les forces a renforcer et les points faibles a combler.

Les mots clés: analyse financière, performance financiére, indicateurs de d'équilibre financier, états financiers.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير:	
إهداء:	
مستخلص:	
فهرس المحتويات:	
فهرس الجداول:	
فهرس الأشكال:	
فهرس الملاحق:	
مقدمة:	**أ-ج**
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	**2-18**
تمهيد:	**2**
المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي.	**3**
المطلب الأول: مفهوم وأهمية ومقومات التحليل المالي.	**3**
المطلب الثاني: أنواع ومراحل ومجالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.	**8**
المبحث الثاني: دور الأداء المالي في المؤسسات.	**12**
المطلب الأول: مدخل إلى الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه.	**12**
المطلب الثاني: ما هية ومنهجيه تقييم الأداء المالي.	**13**
الخلاصة:	**18**
الفصل الثاني: أدوات ومؤشرات التحليل المالي.	**20-49**
تمهيد:	**20**
المبحث الأول: التحليل المالي للقوائم المالية.	**21**
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية.	**21**
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية.	**23**
المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.	**34**
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.	**34**
المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق النسب المالية ونسب المردودية.	**39**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الخلاصة:	**49**
الفصل الثالث: دور التحليل المالي في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية	**71-51**
تمهيد:	**51**
المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتامين عن البطالة.	**52**
المطلب الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة مهامه وأهدافه.	**55**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.	**56**
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكاله ولاية المدية	**59**
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.	**64**
المطلب الثاني: التحليل بواسطة النسب المالية ونسب المردودية.	**71**
الخلاصة :	**73**
الخاتمة:	**75**
قائمة المراجع:	**79**
قائمة الملاحق:	**85**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	الميزانية المالية جانب الاصول	27
2-2	الميزانية المالية جانب الخصوم	28
3-2	قائمة الدخل	30
4-2	يوضح قائمة التدفقات النقدية	33
1-3	الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول لسنة (2020 و2021 و2022)	59
2-3	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2020 و2021 و2022)	60
3-3	حساب رأس المال العامل لسنة (2020-2021-2022)	60
4-3	حساب راس المال العامل الخاص لسنة (2020-2021-2022)	61
5-3	حساب راس المال العامل الاجنبي لسنة (2020-2021-2022)	62
6-3	حساب رأس المال العامل لسنة (2020-2021-2022)	62
7-3	حساب الخزينة الصافية لسنة (2020-2021-2022)	63
8-3	حساب نسبة السيولة العامة لسنة (2020-2021-2022)	64
9-3	حساب نسبة السيولة السريعة لسنة (2020-2021-2022)	65
10-3	حساب نسبة السيولة الجاهزة (النقدية) لسنة (2020-2021-2022)	65
11-3	حساب نسبة التمويل الدائم لسنة (2020-2021-2022)	66
12-3	حساب نسبة التمويل الذاتي(الخاص) لسنة (2020-2021-2022)	66
13-3	حساب نسبة الاستقلالية المالية لسنة(2020-2021-2022)	67
14-3	حساب معدل دوران مجموع الأصول لسنة (2020-2021-2022)	68
15-3	حساب معدل دوران الأصول الثابتة لسنة (2020-2021-2022)	68
16-3	حساب معدل دوران الأصول المتداولة (2020-2021-2022)	69
17-3	حساب نسبة المردودية الاقتصادية لسنة(2020-2021-2022)	69
18-3	حساب نسبة المردودية المالية لسنة (2020-2021-2022)	70

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية	58

مقدمة

إن إجراء التحليل المالي في المؤسسة ضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، والذي له أهمية بالغة نظرا لتعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الإقتصادية، حيث أصبح لازما على المسيرين الماليين التعرف على المركز المالي التعرف على المركز المالي لمؤسساتهم قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، ونتيجة للتطورات الإقتصادية لم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية للمؤسسات قادرة على تقديم صورة متكاملة عن النشاط دون تعزيزها بإظهار صورة دقيقة عن الوضعية المالية للمؤسسات، لذلك التحليل المالي ضروري في المؤسسة لتبيان جوانب القوة والضعف فيها لإجراء تخطيط مالي سليم يضمن ديمومتها.

لقد ظل التحليل المالي لفترة طويلة حكرا على المختصين في ميدان مالية المؤسسات ولا يستخدم إلا من طرف مالكي رأس المال وبمرور الوقت أصبح محل إهتمام وإستخدام أوسع من طرف المؤسسات بصفة عامة.

لقد عرفت المؤسسات الجزائرية تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نظرا للسياسات المختلفة المنتهجة ما أعاق تقدم وتطور المؤسسات الاقتصادية ومع تغيير نظامها الاقتصادي الى اقتصاد السوق وما يحمله من تحديات بات لزاما عليها تأقلمها ومسايرتها لهذا الوضع الجديد المنتهج.

ففي ظل المنافسة الشرسة لم تصبح غاية المؤسسات تحقيق الربح فقط بل ديمومتها واستمراريتها في السوق، ولضمان هذا وجب عليها إعداد نظرة استراتيجية جديدة على كل المستويات وهذا بانتهاجها للتحليل المالي لدوره الفعال في الأداء.

إستنادا على ماسبق يمكن صياغة الإشكالية التي يعالجها هذا البحث فيما يلي:

- **إشكالية الدراسة:**

ماهو دور التحليل المالي في أداء المؤسسة؟

للإجابة على هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يعتبر التحليل المالي ضروري في المؤسسات الاقتصادية؟

2. ماهي أدوات التحليل المالي الاكثر واقعية في تقييم الأداء؟

- **فرضيات الدراسة:**

للإجابة على الاسئلة المطروحة وتحقيق اهداف البحث يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. للتحليل المالي دور فعال في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.

2. التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية، تشخص الوضعية المالية للمؤسسة وتعتبر أكثر واقعية.

- **أهمية الدراسة:**

1. التحليل المالي للقوائم المالية .

2. تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

3. استخلاص دور التحليل المالي في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.

– أهداف الدراسة:

1. ابراز دور التحليل المالي في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.

2. عرض أدوات ومؤشرات التحليل المالي.

– مبررات إختيار الدراسة:

– منهج الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري لموضوع البحث والمتعلق بعملية التحليل المالي والقوائم المالية وأدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم الأداء المالي، اما فيما يخص الجانب التطبيقي، فتم الاعتماد على المنهج التحليلي، حيث تم اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وهذا بإجراء عملية التحليل المالي للقوائم المالية للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية، المؤسسة موضوع الدراسة، استنادا على البيانات والوثائق التي قدمت لنا من طرف مسؤولي المؤسسة.

– الدراسات السابقة:

1. دراسة رمضان حمزة بعنوان: دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الخدماتية دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية سكيكدة EPS للفترة 2014–2018، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020–2021.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية الخدامتية، وذلك باستخدام مجموعة من ادوات التحليل المالي المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كنسب السيولة، والمردودية، نسب النشاط ونسب المديونية، ونسب التدفقات النقدية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توان مالي محقق
- تعتمد المؤسسة على الأموال الخاصة إذ تحاول عدم الإعتماد على الديون المتوسطة وطويلة الأجل.
- كشفت مؤشرات التوازن المالي المتمثلة أساسا في رأس المال العامل، الإحتياجات من رأس المالي والخزينة الصافية عن أن المؤسسة المينائية لسكيكدة تتمتع بتوازن مالي قصير المدى، وأنها قادرة على تسديد ديونها قصيرة الجل بواسطة أصولها الجارية.
- من خلال دراسة نسب المديونية توصلنا إلى أن المؤسسة لا تلجئ إلى الإفتراض لتسديد مردوديتها وديونها المستحقة بل تقوم بذلك عن طريق ما تحققه من مردودية معتبرة وكذا ما تحصله من زبائنها.

وأن المؤسسة المينائية لسكيكدة تتمتع بتوازن مالي وأداء مالي جيد ووضعية مالية مريحة يعطيها القدرة على البقاء والإستمرارية في ميدان تقديم الخدمات.

2. دراسة راكد خالد، بعنوان: دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة الموارد الكاشطة (ABRAS) سعيدة للفترة 2014-2018، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2018-2019.

تهدف هذه الدراسة لمعالجة موضوع دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية ولتحقيق الدراسة والإجابة على تساؤلاتها إعتمدنا على جمع المعومات حول التحليل المالي وعن عملية الأداء من خلال أدواته الأكثر إستخدما.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

إلى تأكيد التحليل المالي الذي يعد وسيلة فعالة لتحسين الأداء في المؤسسة الإقتصادية محل الدراسة لأنه يساعد على تشخيص إلحالة المالية للمؤسسة باستخدام تقنية المؤشرات المالية، وذلك قصد تشخيص نقاط القوة لتعزيها ونقاط الضعف ومحاولة تصحيحها.

3. دراسة شهبوب أمينة، بعنوان: تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني لللتامينات الإجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد -19- الفترة (2016-2020)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2022.

يهدف هذا المقال إلى تقييم الأداء المالي للصندوق الوطني لللتامينات الإجتماعية للعمال الأجراء خلال فترة (2016-2020)، بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المستعملة في التحليل المالي، ومن ثم إعطاء صورة عن وضعيتها المالية التي تساعد في إتخاذ القرارات، وتحقيق الأهداف، وبالتالي تحقيق مستوى أداء جيد.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصندوق متوازن ماليا، لكن عرف تراجع بسبب جائحة كوفيد -19- كما أن الصندوق يتحمل مصاريف يمكنالتخلي عنها، وعليه الأخذ بنقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

- ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

تهدف الدراسة الحالية هو معالجة موضوع دور التحليل المالي في أداء المؤسسة الإقتصادية وتحقيق الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة إعتمدنا على جمع المعلومات عن التحليل المالي وعن عملية الأداء من خلال أدواته الأكثر إستخداما، حيث أجريت الدراسة الميدانية بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية بالاعتماد على إعداد دراسة تحليلية للوضعية المالية لها.

- **من محل الدراسة:** تمت الدراسة الحالية في صندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية، بينما أقيمت الدراسات السابقة دراستها في مؤسسات أخرى.

➢ **من الناحية الزمنية:** حيث تمت دراستي خلال السنة الجامعية الحالية (2023-2024) تعد دراستي حديثة عن باقي الدراسات السابقة.

– هيكل الدراسة:

للإلمام بالموضوع ومعالجته والإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي:

الفصل الأول: المعنون ب "الإطار النظري للتحليل المالي" حيث تضمن مبحثين المبحث الأول عبارة عن مدخل عام للتحليل المالي تم تقسيمه الى مطلبين تم التطرق في المطلب الأول الى مفهوم التحليل المالي وأهميته وأهدافه ومقوماته ومنهجيته اما المطلب الثاني فتطرق الى أنواع ومراحل ومجالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه ،اما المبحث الثاني فكان تحت عنوان دور الاداء المالي في المؤسسات وتم تقسيمه الى مطلبين تم التطرق في المطلب الأول الى مفهوم الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه اما المطلب الثاني تطرق لماهية ومنهجية تقييم الأداء المالي وأهميته ودوره و مراحله ووظائفه و شروطه.

الفصل الثاني: المعنون ب " أدوات ومؤشرات التحليل المالي " حيث تضمن مبحثين المبحث الأول تحت عنوان التحليل المالي للقوائم المالية تم تقسيمه الى مطلبين تم التطرق فيهما الى ماهية القوائم المالية كما تم عرضها.

اما المبحث الثاني فخصص لمؤشرات التوازن المالي فقسم الى مطلبين تضمنا مؤشرات التوازن المالي وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام النسب المالية ونسب المردودية .

الفصل الثالث: " المعنون ب دور التحليل المالي في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية" وهو فصل تطبيقي الذي تم التطرق فيه في مبحثه الأول الى التعريف بهذه المؤسسة وأهدافها وعرض هيكلها التنظيمي اما المبحث الثاني فخصص لتقييم أدائها المالي باستخدام التحليل المالي عن طريق مؤشرات التوازن المالي والتحليل بواسطة النسب المالية ونسب المردودية.

الخاتمة :

تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها وعلى إثرها تم وضع مجموعة من الاقتراحات والتوصيات .

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

ان الأهمية البالغة والدور الفعال للتحليل المالي جعلت منه ضرورة تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، وتتمثل طبيعته في دراسة البيانات المالية وتحليلها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلاله اكتشاف نقاط الضعف والقوة للسياسة المالية التي تنتجها المؤسسة.

اذ لا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة لوحدها، بل يتعدى ذلك إلى أطراف أخرى ذات علاقة بالمؤسسة يهتمون بالحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي.

حيث خصص هذا الفصل للإطار النظري للتحليل المالي وقسم الى مبحثين المبحث الأول هو عبارة عن مدخل عام للتحليل المالي نبرز فيه مفهومه وأهميته وانواعه ومراحله ومجالاته وكذا الأطراف المستفيدة منه اما المبحث الثاني سنبرز فيه دور الأداء المالي في المؤسسات.

ومن هذا المنطق وجب التركيز على هذا الموضوع ومحاولة التعرف على مختلف الجوانب المتعلقة به من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي .**
- **المبحث الثاني: دور الأداء المالي في المؤسسات.**

المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة في ضوء الإدراك والمعرفة بكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوؤها ظهور الأرقام المالية في صورتها النهائية، فهو الخطوة المهمة التي يبنى عليها المدير المالي القواعد السليمة لوظيفتي التخطيط المالي والرقابة المالية، وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي وأهميته، و أنواعه ومراحله ومجالاته، والأطراف المستفيدة منه.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية التحليل المالي

سأتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التحليل المالي أولا، وأهميته ثانيا.

أولا_مفهوم التحليل المالي

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية)، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار، وتتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييمها يلي[1]:

1. **التركيب المالي للمؤسسة:** الذي يتمثل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول؛
2. **دورتها التشغيلية:** التي تتمثل في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة أو الخدمة وبيعها وتحصيل ثمنها؛
3. **الاتجاهات:** التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة؛
4. **المرونة:** التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة كالانحراف في المبيعات والانحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة[2].

يمكن تعريف التحليل المالي Financial analysis على أنه الوسيلة الهادفة إلى تحديد مجموعة من العلاقات أو المقاييس على شكل نسب مالية أو اتجاهات تلخص أنشطة المشروع التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما تظهرها القوائم المالية ومصادر المعلومات الأخرى مع شرحها وتفسيرها ووضعها في خدمة قرارات الجهات ذات العلاقة[3].

---

[1] يوسف يوستين، فاتح الساحل، **تيسير التسيير المالي للمؤسسة**، دار بلقيس، الجزائر، 2016، ص 25.

[2] محمد عبد السلام، إبراهيم السيد، **إدارة الموارد المالية**، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2016، ص 77 .

[3] محمد تيسير الرجبي، **تحليل القوائم المالية**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014، ص 7.

ويعتمد التحليل المالي أصلا على القوائم المالية المنشورة وقائمة المركز المالي وإضافة لذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية أخرى تفيد عملية التحليل والدراسة[1].

ويعتبر التحليل المالي تشخيص للحالة المالية للمؤسسة لفترة معينة (فصل سنة أو أقل أو أكثر) باستعمال الوسائل المختلفة باختلاف الطرق والأهداف من هذا التحليل[2].

كما عرف التحليل المالي على انه وسيلة لتحويل الواقع الاقتصادي للشركة إلى لغة عالمية تتيح تطوير أدوات لرصد النشاط.

من اجل القيام بعملية التحليل المالي يجب توفر معلومات ضرورية يتم الحصول عليها من مصدرين رئيسيين هما[3]:

1. مصادر معلومات داخلية: تتمثل في البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة (الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات) وتقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة والتقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية، كالتوقعات والتنبؤات المالية

2. مصادر معلومات خارجية: تتمثل في المعلومات الصادرة عن اسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسرة، الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث، المكاتب الاستشارية.

وبناءا على ما سبق ذكره، نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف الى كشف نقاط القوة في المؤسسة لتعزيزها، وعلى نقاط الضعف لمعالجتها.

بالرغم من بساطة التحليل المالي في مفهومه النظري وسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله الا انه توجد صعوبة في القيام به بدقة، لما يحتاجه من إلمام كبير بالمحاسبة والاقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة.

ومن هذا المنطق، ينظر إلى التحليل المالي على انه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة، ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة[4].

---

[1] منير شاكر ، إسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، ،الطبعة الثانية ، الأردن، 2005، ص 12.

[2] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير** ، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 11.

[3] Georges Legros , **mini manuel de finance d'entreprise** , dunod, p24.

[4] حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2016، ص8.

ثانيا_أهمية التحليل المالي

تكمن أهمية التحليل المالي فيما يلي[1]:

1. تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى؛

2. الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسات الشركة وقدرتها على النمو؛

3. التحقق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به الشركة؛

4. المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة؛

5. مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة الشركة في تحقيق الأهداف المرجوة؛

6. مؤشر للمركز المالي الحقيقي للشركة؛

7. إعداد أرضية مناسبة لاتخاذ القرارات الملائمة.

ثالثا_أهداف التحليل المالي

بما ان التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة ولمعالجة بعض الممارسات السلبية مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة، وبشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية[2]:

1. التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة؛

2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض؛

3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة؛

4. الحكم على مدى كفاءة الإدارة؛

5. التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة؛

6. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

7. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم؛

8. معرفة وضع الشركة في قطاعها؛

9. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

---

[1] بن مالك عمار المنهج، **الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011، ص16.

[2] حياة نجار، **محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص10.

ولكون التحليل المالي يحظى باهتمام الشركة والمتعاملين معها فان كل طرف يسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[1]:

أ. بالنسبة للشركة:

التحليل المالي يهدف إلى:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة؛
- تقييم نتائج قراءات الاستثمار والتمويل؛
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدرا للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل الطويل والقصير.

ب. بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:

حيث يهدفون الى[2]:

- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي؛
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة، من أجل الاستفادة من قروض؛

وباختلاف الأهداف فعلى المحلل المالي الإجابة على التساؤل هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة[3]؟

رابعا_وظائف التحليل المالي

للتحليل المالي عدة وظائف تتلخص فيما يلي[4]:

1. توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: تمكينهم من اتخاذ القرارات الصائبة التي تمكنهم الأهداف المرجوة، بالإضافة إلى السعي للتأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم لاستقرار؛

---

[1] منتدى المحاسب العربي، من الموقع http// accdiscussion .com تاريخ الاطلاع 20أفريل 2024، الساعة: 10:19

[2] بن رمضان رشيد، قبلي محمد، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بمعنية، الجزائر، 2015-2016، ص 59 .

[3] اليمين سعادة، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2008-2009، ص4.

[4] محمد صالح عواشريه، **التحليل المالي**، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2014-2015، ص21.

2. اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك من خلال إبراز مزايا وحدود فرص الاستثمار الممكنة؛

3. اتخاذ قرار التمويل: حيث تمكن مجلس الإدارة من ايجاد فرص تمويلية أفضل؛

4. اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل التوجيه والرقابة على مختلف العمليات المالية[1].

خامسا_مقومات التحليل المالي:

يعتمد في التحليل المالي على مجموعة من المبادئ والمقومات لتحقيق الأهداف المبتغاة، تتلخص فيما يلي[2]:

1. تحديد أهداف التحليل بشكل واضح؛

2. تحديد الفترة التي يشملها التحليل المالي، مع تحديد البيانات المالية التي يمكن الاعتماد عليها؛

3. تحديد المؤشرات المناسبة للوصول إلى أحسن النتائج وبأقل تكلفة وبأسرع وقت؛

4. تفسير نتائج التحليل المالي المتوصل اليها بطريقة سليمة، يستعملها المحلل المالي كقاعدة، للتوصل لنتيجة غير قابلة للتأويل؛

5. أن يكون للمحلل دراية كاملة بالبيئة الداخلية والخارجية المحيطة بالشركة؛

6. على المحلل المالي التميز بقدرات علمية وعملية، ومؤهلات تمكنه من تفسير النتائج المتحصل عليها، وتنبؤه بمستقبل الشركة.

سادسا_منهجية التحليل المالي

للقيام بعملية التحليل المالي على القائم به إتباع المنهجية التالية[3]:

1. تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل؛

2. تحديد الفترة الزمنية التي سيشملها تحليل القوائم المالية؛

3. تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل إلى الوصول إلى غايته؛

4. اختيار أسلوب وأداء التحليل الأنسب والذي له قدرة التعامل مع المشكلة؛

5. استغلال المعلومات والمقاييس المتحصل عليها لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب؛

6. اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه، حيث يستدعي الأمر لاستعمال أكثر من معيار؛

7. تحديد الانحرافات عن المعيار المقاس عليه للوقوف على أهميتها بالأرقام المطلقة والنسبية؛

8. وضع التوصيات المناسبة بناءا على نتائج التحليل المتوصل اليها.

---

[1] محمد صالح عواشريه ، **التحليل المالي**، مرجع سابق، ص21.

[2] فهمي مصطفى الشيخ ، **التحليل المالي**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص 3 .

[3] مؤيد مؤيد عبد الرحمان الدوري، نورالدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي باستخدام الحاسوب** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006 ص 15.

المطلب الثاني: أنواع ومراحل ومجالات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى أنواع التحليل المالي أولا، مراحله ثانيا، مجالاته ثالثا، ورابعا والأطراف المستفيدة منه.

أولا_أنواع التحليل المالي:

للتحليل المالي عدة أنواع صنفت حسب الأسس التي ينظر من خلالها له والآتي ذكرها[1]:

1. من حيث النطاق والمدى: ويمكن تقسيم التحليل المالي حسب النطاق او المدى الذي يشمله إلى اقسام منها:

أ. التحليل المالي الشامل: يقصد به تقييم كافة انشطة المؤسسة ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة سنة اوعدة سنوات؛

ب. التحليل المالي الجزئي: ويقصد به تقييم جزء معين من نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة مثل تحليل رأس المال العامل وتحليل مصادر التمويل الطويلة الاجل وغيرها.

2. من حيث الشكل: وينقسم أيضا إلى نوعين:

أ. التحليل العمودي: يرتكز هذا النوع من التحليل على دراسة فقرات القوائم المالية باستعمال النسب حيث كل فقرة مقاسة بإحدى الفقرات التي يتم اعتمادها كأساس لاستخلاص النسب الأخرى، أي أنه يهتم بدراسة القائمة المالية، وبالتالي فإن هذا النوع من التحليل يمثل دراسة هيكلة فقرات القوائم المالية؛

ب. التحليل الأفقي: ونعني به مقارنة الأرقام والبيانات الواردة في القوائم المالية لمشروع ما مع بعضها البعض ولعدد من الفترات المالية المتتالية، بحصر وتحديد الفروق والتغيرات التي تطرأ على تلك الأرقام والبيانات من فترة مالية الأخرى للاستفادة من المؤشرات التي تتضح بعد المقارنة في اتخاذ القرار.

3. من حيث وضعية المحلل: تختلف عملية التحليل المالي حسب الجهة التي تقوم بها وهي نوعان:

أ. **التحليل المالي الداخلي:** ويقصد به التحليل المالي الذي يقوم به موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمنشأة، مثل قسم الإدارة المالية، قسم المحاسبة والتدقيق الداخلي .... إلخ.

وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المنشاة في مستوياتها الإدارية المختلفة، وللمحلل الداخلي إمكانيات أكبر من غيره لمعرفته بالسياسات الإدارية والطرق المحاسبية المتبعة في المنشأة، إضافة إلى مقدرته على الحصول على البيانات اللازمة للتحليل المالي بدقة أكبر وبتفاصيل أدق، ولديه الفرصة للاطلاع على مصادر البيانات بشكل مباشر أو غير مباشر، والأهم من ذلك لديه فرصة حقيقية للحصول على مساعدة كافة المعنيين في المنشأة وبشكل خاص مركز الحاسوب والاحصائيون الخ.

[1] بن رمضان رشيد، قبلي محمد، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص60.

أ. **التحليل المالي الخارجي** : يقصد به التحليل المالي الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية وتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك، والبنوك المركزية والغرف الصناعية، والغرف التجارية ومدقق الحسابات الخارجي وهذا النوع لا يمكنه الحصول على بيانات دقيقة وشاملة ويصعب عليه الحصول على التعاون الازم في المنشأة كالمحلل الذي ينتمي للمؤسسة[1].

ثانيا_مراحل التحليل المالي

للقيام بعملية التحليل المالي يجب اتباع المراحل التالية[2]:

1. **تحديد الهدف:** من اجل اجراء تحليل مالي هادف وقيم، فعلى القائم به تحديد الهدف المراد التوصل اليه وتحقيقه ومدى أهميته وتأثيره بالنسبة للمؤسسة، كما ان أهداف التحليل المالي تختلف من مؤسسة إلى أخرى حسب الغرض من ذلك؛
2. **تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي:** في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي اي تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها المالية وعليها يمكن اجراء عملية المقارنة؛
3. **اختيار أسلوب التحليل المناسب:** للتحليل المالي عدة أساليب وطرق يمكن استخدامها مثل أسلوب النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي وكذلك الأساليب الاقتصادية على المحلل المالي اختيار الانسب؛
4. **إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار:** في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية مثل الميزانية المختصرة لتسهيل عملية التحليل، وهذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي؛
5. **مرحلة الاستنتاج:** بعد التصنيف والمقارنة واجراء عملية التحليل يتوصل المحلل المالي الى استنتاجات بناءا عليها يقوم بصياغة تقريره الذي يدون فيه كل ما توصل اليه مع ابداء رايه وإعطاء اقتراحاته بكل موضوعية.

ثالثا_مجالات التحليل المالي

تتعدد مجالات التحليل المالي نظرا لتنوع المؤسسات وتوجهاتها والأهداف المراد التوصل اليها ومنها[3]:

1. **التحليل الائتماني:** ويهدف هذا التحليل إلى التنبؤ بالأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض وتقييمها واتخاذ القرار والاجراء المناسبين من اجل تفاديها؛
2. **التحليل الاستثماري:** نظرا للأهمية البالغة التي تكتسيها المشاريع الاستثمارية وتنوعها وكثرة المنافسة يعتبر هذا المجال من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي فهذا المجال لا يقتصر على تقييم الأسهم والسندات، بل تمتد

---

[1] بن رمضان رشيد، قبلي محمد، **التحليل المالي في البنوك التجارية**، مرجع سابق، ص60.

[2] أحمد توفيق جمال، **الإدارة المالية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1998، ص 25.

[3] أيمن الشنطي، عامر عبد الله شقر، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي** دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص127.

اقدرته لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات. سواء كان استثمار في أوراق المالية أم في إسناد القرض أو في الاستثمارات في مختلف المجالات؛

3. تحليل الاندماج والشراء: ينتهج تحليل الاندماج في حالة عملية اندماج وانضمام بين شركتين او أكثر في مؤسسة اقتصادية واحدة وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداهما فيقوم بتقييم الأداء المستقبلي للمؤسسة بعد الاندماج، اما في حالة الشراء فتتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر؛

القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبائع القيام بنفس التحليل لأجل تقييم العرض المقدم واتخاذ القرار الامثل؛

4. تحليل تقييم الأداء: ان تقييم الأداء من اهتمامات معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة كالادارة والمستثمرين والمقرضين ولمثالية أدوات التحليل المالي في تحقيق هذه الغاية لما لها من قدرة على التقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها للنمو وكذلك مقارنة أدائها بالشركات الأخرى بالتي تعمل في نفس المجال وفي المجالات الأخرى؛

5. التخطيط: ان عملية التخطيط هي تصور لأداء الشركة المتوقع استنادا على الأداء السابق لها وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

ثالثا_الأطراف المستفيدة من التحليل المالي

ان الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة لها اهتمام كبير بالتحليل المالي نظرا لما يقدمه هذا الأخير من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، حيث تختلف أهدافهم من عملية التحليل، وتنقسم هذه الأطراف إلى قسمين أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف من خارج المؤسسة

1. الجهات الداخلية: هناك عدة أطراف داخل للمؤسسة هي بحاجة للتحليل المالي ونذكر منها[1]:

أ. إدارة المؤسسة: يمكن التحليل المالي إدارة المؤسسة من قياس كفاءة أدائها وقدرتها على التحكم والتسيير وبلوغ الأهداف المسطرة التي تمكنها من تحديد السياسة الاستراتيجية التي يمكن انتهاجها سواء على المدى المتوسط أو البعيد.

ب. العاملون بالمؤسسة: يمكن التحليل المالي عمال المؤسسة من الاطلاع على حقيقية الوضع المالي لمؤسستهم والاطمئنان عليها ومعرفة ربحيتها وفعالية نشاطها مما يعزز علاقتهم بها كما أن معرفة العمال بالنتائج الفعلية تمكنهم من التعرف على الحد المعقول لمطالبهم التي تبقى في حدود الظروف الاقتصادية الملائمة للمؤسسة؛

ت. المساهمون بالمؤسسة: يعتبر العائد المتوقع أهم وأكثر هدف يسعى إليه المساهمون مقابل الاستثمار المالي في المؤسسة دون أن تزداد درجة المخاطرة التي تتعرض لها أموالهم من هنا يأتي دور التحليل المالي وأهميته في تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

[1] محمود عبد الحليم الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، كلية إدارة الأعمال لجامعة الأردنية، الطبعة الرابعة، الاردن، 2007، ص 4.

2. الجهات الخارجية: لكل مؤسسة أطراف خارجية ذات مصلحة معها وبالتالي تستفيد هذه الأطراف من التحليل المالي لهذه المؤسسة وهي[1]:

أ. سماسرة الأوراق المالية: يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي من خلال التعرف على التغييرات التي يمكن أن تطرأ على أسعار الأسهم نتيجة التطورات المالية في المؤسسة الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة فيما يخص التسعير المناسب لهذه الأسهم؛

ب. المستثمرون الدائنون: تكمن أهمية التحليل المالي للمستثمرين الدائنون في مدى قدرة المؤسسة على تحديد نصيب الواحد من الأرباح والأرباح الموزعة، أما الدائنون فيمكنهم من معرفة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها؛

ت. هيئة الأوراق المالية: تهدف هذه الهيئة إلى معرفة المعلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في دعم الشفافية والإفصاح في المعلومات وذلك لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالية؛

ث. الغرف التجارية والصناعية: تكمن الأهمية في مدى مساهمة الشركات في تفعيل مؤشرات الإقتصاد الوطني؛

ج. الأجهزة الضريبية: التأكد من مدى وفاء المؤسسة تجاه مصلحة الضرائب من خلال الإفصاح الجبائي ومدى شفافية ودقة النتائج المصرح بها؛

ح. المؤسسات المالية: تهدف نتائج التحليل المالي إلى تحديد القدرة الائتمانية للمؤسسات ومدى قدرتها على السداد؛

خ. الموردون والمتعاملون مع المؤسسة: يستطيع المورد من التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة واستقرار وضعيتها المالية وهذا ما تتضمنه نتائج التحليل المالي من كشف للوضعية المالية للمؤسسة.

[1] محمود عبد الحليم الخلايلة، **التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية**، مرجع سابق، ص4.

المبحث الثاني: دور الأداء المالي في المؤسسات

يعتبر الأداء المالي من بين أهم الأساليب في المؤسسة التي تعمل على تشخيص الوضعية المالية وهذا من اجل معرفة مدى قدرتها على تحقيق أهدافها، ويتم هذا التشخيص من خلال إستعمال المؤشرات والنسب المالية وغيرها، وكل هذه الأدوات تعتبر فعالة من أجل القيام بعملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: مدخل إلى الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف الأداء المالي أولا، والعوامل المؤثر فيه ثانيا

أولا_تعريف الأداء المالي

للأداء المالي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

لقد عرف الأداء المالي بأنه " تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج وكذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح"[1].

كما انه يعبر عن المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، وبعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة حيث أنه هو الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة[2].

ومن خلال ما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للأداء المالي: الأداء المالي هو عبارة عن مرآة عاكسة تعكس وتعبر عن أداء المؤسسات ويساهم بشكل كبير في معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، ويسعدها في التزود بالموارد المالية وزيادة معدلات نموها وأرباحها.

ثانيا_العوامل المؤثرة على الأداء المالي

هناك عدة عوامل تؤثر على الأداء المالي يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

1. العوامل الداخلية:

---

[1] محمد محمود الخطيب **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات** دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2010، من 45.

[2] بن نذير نصرالدين، شملال أيوب، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لانتاج الكهرباء SPE**، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول التسيير كالية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع البليدة، الجزائر، 25/04/2017، ص 4.

[3] حجاج نفيسة، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي – دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017، ص ص 16 -17.

تتعرض المؤسسة لمجموعة من العوامل الداخلية التقيد تؤثر على أدائها المالي وربحيتها وهذه العوامل يمكن لإدارة المؤسسة التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد المتوقع وتقليل التكاليف والمصروفات وأهم هذه العوامل[1]:

أ. الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال؛

ب. الرقابة على التكاليف؛

ت. الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة؛

ث. السيولة؛

ج. المؤشرات الخاصة بالربحية.

2. العوامل الخارجية:

تتعرض المؤسسة لمجموعة من التغيرات الخارجية التي قد تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة المؤسسة السيطرة عليها، وإنما يمكنها توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات، ومحاولة وضع خطط لمواجهتها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل:

أ. التغيرات العلمية والتكنولوجية المؤثرة على نوعية الخدمات؛

ب. القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق؛

ت. السياسات المالية والاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني: ماهية ومنهجيه تقييم الأداء المالي.

استنادا على تعريفنا للأداء المالي واظهارنا للعوامل المؤثرة عليه وللإلمام أكثر بهذا الموضوع نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها ارتأينا التطرق الى مفهومه وأهميته وخصائصه ومنهجية تقييمه

أولا_مفهوم تقييم الأداء المالي

لتقييم الأداء المالي عدة تعاريف نذكر منها ما يلي[2]:

المقصود بعملية تقييم الأداء المالي هو تقدير حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا.

---

[1] حجاج نفيسة، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي – دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)** ، مرجع سابق، ص ص 16 -17.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص38.

لقد عرف الأداء المالي على أنه قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه والوقوف على مدى تحقيق الأهداف المسطرة لمعرفة مستوى الفاعلية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة[1].

وبناءا عليه يمكن تعريف تقييم الاداء المالي بأنه: عبارة عن معيار يقوم بقياس الأداء المحقق من طرف المؤسسة ومدى تحقيقها للنتائج المراد الوصول إليها.

ثانيا: خصائص عملية تقييم الأداء المالي:

لعملية تقييم الأداء المالي عدة خصائص وهي[2]:

1. وجود أهداف ومعايير محددة مسبقا: لا يمكن اجراء عملية تقييم الأداء المالي الا بوجود أهداف حددت مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط، فاللوائح المالية وقوانين ظبط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء المالي.

2. قياس الأداء الفعلي: يتم قياس الأداء الفعلي بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات ومعلومات، ويجب توفر اطارات مدربة وذات كفاءة للقيام بهذه الأعمال مع استخدام وسائل وإمكانيات مادية حديثة، لتسريع عرض نتائج القياس أو التقدير واتخاذ القرارات الخاصة بها.

3. مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير: يتم مقارنة الأداء المحقق بالمعايير المحددة مسبقا لإظهار وتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية، وجعلها قادرة على تفادي الأخطار المحتملة قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها.

4. اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات: إن اتخاذ القرار باستدراك وتصحيح انحراف ما يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالأهداف المسطرة، لذلك فإن تحليل الاشراف وبيان أسبابه يساعدان على تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، ويكون محددا بوضوح لنوع التصحيح المطلوب، أخذا بعين الاعتبار جميع الظروف المحيطة بالقرار.

ثالثا_أهمية ودور تقييم الأداء المالي

ان تقييم الأداء المالي للمؤسسات له أهمية كبيرة ودور فعال يشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية، حيث يمكن استخلاصها فيما يلي:

---

[1] محمد نجيب طارق وطارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقيم الأداء المالي للمؤسسة دراسة تطبيقية المؤسسة المطاحن الكبرى جنوب بسكرة**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة بسكرة ، يومي5 و6 مايو2013، ص25 .

[2] الطيب بولوح، عمر بوجمعة، **تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة البنوك الإسلامية للفترة (2009–2013)** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، الشلف -الجزائر، 2016، ص ص 3-4.

1. أنه يكشف ويبرز للإدارة العليا مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف، يساعد على بعث روح المنافسة بين الأقسام والإدارات والمؤسسات المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أدائها، ومساعدة المسؤولين على اتخاذ القرارات التي تحقق الأهداف من خلال توجيه نشاطاتهم نحو المجالات التي تخضع للقياس والحكم؛

2. يظهر ويبرز قياسا لمدى نجاح المؤسسة فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة في تعزيز أداء المؤسسة من اجل ديمومتها واستمراريتها؛

3. إن دور واهمية تقييم الأداء المالي بالنسبة للجانب المالي للمؤسسة يكمن في التأكد من توفر السيولة ومستوى الربحية ضوء قرارات الاستثمار والتمويل المتخذة وما يصاحبها من مخاطر، بالإضافة إلى توزيع الأرباح في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للمؤسسة، باعتبار أن أهداف الإدارة المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمؤسسة والمحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، وتحقيق العائد المناسب على الاستثمار؛

4. تقييم الأداء المالي يبرز مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من المنتجات بأقل التكاليف وذلك بالتخلص من العوامل التي ترفع سعر التكلفة كضياع الوقت والجهد والمال في غير محله من اجل خفض أسعار المنتجات، وبالتالي تنشيط القدرة الشرائية وزيادة الدخل القومي؛

5. لتقييم الاداء المالي دور في الكشف عما حققته المؤسسة في مسيرتها سواءا إيجابيا او سلبيا، وذلك عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنيا في المؤسسة من مدة لأخرى، ومكانيا بمقارنتها بالمؤسسات المماثلة الأخرى[1].

رابعا_ وظائف تقييم الاداء المالي

ان عملية تقييم الأداء المالي من بين مقاصدها متابعة مدى تنفيذ و تقيد المؤسسة بالخطط التي رسمتها، مع قياسها باستعمال عدة أساليب وذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تنفيذ تلك الخطط ومراقبتها، ومن أهم وظائف عملية تقييم الأداء ما يلي[2]:

1. متابعة تنفيذ الخطط الاقتصادية للمؤسسة وذلك بالتعرف على مدى تحقيقها للأهداف المسطرة مسبقا وللفترة المحددة اعتمادا على البيانات والإحصاءات التي توفرها مختلف أقسام المؤسسة لذلك وجب على المسيرين تحديد الأهداف مسبقا بدقة ووضوح؛

2. الرقابة على مدى كفاءة الأداء للتأكد من قيام المؤسسة بممارسة نشاطاتها وتنفيذ خططها بأعلى درجة من الكفاءة، وذلك بتشخيص الانحرافات وأسبابها والعمل على تفاديها في المستقبل، وهنا وجب التأكد من استخدام المؤسسة لكافة مواردها بأعلى درجة من الكفاءة الممكنة؛

3. تحديد الجهات والمستويات الإدارية المسؤولة عن حصول الانحرافات التي تحدث؛

---

[1] حجاج نفيسة، **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي – دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)** ، مرجع سابق، ص18.

[2] بن خروف جليلة، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات 2015-2008)** مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،الجزائر، 2009-2008، ص 77 .

4. البحث عن الحلول والوسائل المناسبة لمعالجة الإنحرافات مع ضرورة اختيار البدليل الأفضل.

خامسا_مراحل تقييم الأداء المالي

ان عملية التحليل المالي تمر عبر عدة مراحل تتلخص فيما يلي[1]:

1. **المرحلة الأولى**: الحصول على القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، فمن خطوات تقييم لأداء المالي إعداد الموازنات والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة؛

2. **المرحلة الثانية**: اعتماد مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختبار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛

3. **المرحلة الثالثة**: اجراء عملية دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم تحديد الانحرافات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع؛

4. **المرحلة الرابعة**: وضع التوصيات الملائمة والازمة بالاعتماد على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب. بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها.

سادسا: شروط تقييم الأداء المالي:

تتطلب عملية تقييم الأداء المالي الى توفر بعض الشروط التي من شأنها أن تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الدقة والموثوقية، مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة وتصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة ومن هذه الشروط[2]:

1. أن يكون الهيكل التنظيمي للمؤسسة الاقتصادية واضحا تتعدد فيه المسؤوليات وتحدد الصلاحيات حسب المسؤوليات دون تداخل بينها؛

2. أن تكون أهداف الخطة المالية والإنتاجية والتسويقية واضحة وواقعية وقابلة للتنفيذ وهذا بدراسة هذه الأهداف بدقة ومناقشتها مع كل المستويات داخل المؤسسة لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح والإمكانيات المتاحة للتنفيذ؛

3. وجود اطار مختص في التحليل وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ذو كفاءة عالية و دراية بطبيعة نشاط المؤسسة قادرا على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح؛

---

[1] خطاب بلال، زعيط نور الدين، **تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بواسطة ارسيلور ميتال عنابة (2014-2013)**، مجلة ميلاف للبحوث والداسات المجلد 4 العدد 1، الجزائر، جوان 2018، ص 199.

[2] السعيد فرحات جمعة، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال**، مرجع سابق، ص30.

4. توفر المؤسسة الاقتصادية على نظام متكامل وفعال للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء المالي بحيث تكون المعلومات متوفرة وتدويرها بصفة منتظمة تساعد المسؤولين في الادارات على اختلاف مسؤولياتهم من اتخاذ القرار الصائب والسليم وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر؛

5. أن تكون الإجراءات والآليات الموضوعة لمسار عمليات تقييم الأداء حسب الهيكل التنظيمي واضحة ومنتظمة ومتناسقة ابتداء من أسفل هرم إداري الى اعلى هرم؛

6. وجود نظام تحفيزي فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية بحيث يحقق هذا النظام ربطا متينا بين الأهداف المنجزة فعلا وبين المخطط منها، لأن غياب مثل هذا النظام يضعف قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الانتاجية والارتقاء بها إلى المستوى المطلوب[1].

[1]السعيد فرحات جمعة، **الاداء المالي لمنظمات الاعمال**، مرجع سابق، ص30.

الخلاصة:

التحليل المالي أداة من الأدوات المهمة وهو عملية تستخدم من طرف العديد من المهتمين بالوضعية المالية للمؤسسة كالمقرضين والمساهمين والدولة وغيرهم، فهو يعتبر عملية تحويل البيانات المالية الواردة بالقوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات، كما أن الهدف من التقييم المالي هو تقيم أداء الوحدات الاقتصادية ومتابعة تنفيذ الخطط الاستثمارية وتقييم أداء المؤسسات الاقتصادية، فتقييم الأداء شكل من أشكال الرقابة الفعالة داخل المؤسسة، يساعد في اكتشاف جوانب القوة ونقاط الضعف ويقوم بمعالجة الاختلالات، ولا تتم هذه العملية إلا وفق خطوات ومنهجية تسير عليها لضمان نجاحها.

حيث تعتبر عملية تقييم الأداء داخل المؤسسة هامة بالنسبة لكل العمليات فهي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط القوة والضعف وذلك من خلال تحليل قوائمها المالية، وكشف الانحرافات ومحاولة علاجها وتساعد عملية تقييم الأداء في التعرف على مركزها المالي ثم استخلاص نتائج وتقديم اقتراحات تساعد في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني: ادوات ومؤشرات التحليل المالي

تمهيد:

يهدف التحليل المالي للقوائم المالية إلى تزويد أطراف معينة بمعلومات وبيانات عن الوضعية المالية للمؤسسة. وكذا التحقق من مدى نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها والحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياساتها سليمة أم تحتاج إلى تعديل، وتعتبر النسب المالية من بين أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا كذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى تحليل التوازن المالي للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي، قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الأول: التحليل المالي للقوائم المالية.**
- **المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.**

المبحث الأول: التحليل المالي للقوائم المالية

تعتبر القوائم المالية المخرجات الأساسية للمحاسبة باعتبار المحاسبة نظام معلومات مبني على تجميع وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن أي مؤسسة والقوائم المالية تمثل الناتج النهائي والأساسي للعمل المحاسبي وهي الأداة الرئيسية التي يستند عليها التحليل المالي ويعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

من اجل إعطاء صورة للوضع المالي خلال فترة زمنية تقوم المؤسسات بإعداد مجموعة من القوائم المالية لفترات زمنية مختلفة واستنادا على هذا سنقوم بإبراز ماهية القوائم المالية وتعريفها.

اولا_ مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية في مجملها مخرجات النظام المحاسبي المالي وهي صنفان قوائم مالية أساسية وأخرى مكملة أو ملحقة، ولقد حدد النظام المحاسبي المالي مجموعة متكاملة من القوائم المالية التي يتعين على كافة المؤسسات إعدادها بصفة دورية (عادة سنويا)، وهي الميزانية، جدول حسابات النتائج، قائمة تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة وملاحق تبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة وتوفر معلومات مكملة للقوائم المالية السابقة[1].

القوائم المالية هي بيانات تفصيلية واجمالية أساسية لجميع عناصر المعاملات والأنشطة في المؤسسة تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي تنفذها المؤسسة خلال فترة محددة فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المؤسسة والتغيرات الحاصلة في مركزها المالي[2].

القوائم المالية تعتبر الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى الأطراف الخارجية وتشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، والجداول الملحقة، والتي تعتبر جزء مكمل للقوائم المالية[3].

ومنه نستنتج أن القوائم المالية هي وثائق للحوصلة شاملة لجميع عمليات المؤسسة في نهاية الدورة المحاسبية وتتكون من: الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، الجداول الملحقة، ولها صفاه وخصائص نوعية تتميز بها وهي:

---

[1] بوطية بن قلاوز أمير **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي** مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2015-2016 ، ص 200.

[2] جمعي سناء وراهم صوفيا، **دور التحليل المالي في تقيم الأداء المال للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019 2020، ص 6.

[3] كمال الدين الدهراوي، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، المكتبي الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 13.

ثانيا_الخصائص النوعية للقوائم المالية :

تتمثل في الصفات التي تتميز بها المعلومات الواردة في القوائم المالية ومن بينها[1]:

1. الملائمة: أي ملائمة المعلومات المالية لحاجات متخذي القرارات من خلال أثرها على قرارات مستخدميها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية؛

2. قابلية المقارنة: من خلال هذه الخاصية يمكن لمستخدمي المعلومات القيام بعملية مقارنة للقوائم المالية للمؤسسة نفسها أو مع المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي وذلك خلال فترات متعاقبة، كما يمكن مقارنة أدائها مع أداء المؤسسة الأخرى في نفس الفترة الزمنية؛

3. القابلية للفهم (الوضوح): إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي وضوحها وقابليتها للفهم المباشر من طرف مستخدميها الذين يتمتعون بالمعرفة والدراية بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وان تكون لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بعناية؛

4. الموثوقية: حتى تكون المعلومات مفيدة وذات موثوقية يعتمد عليها يجب خلوها من الأخطاء والتحيز، ولا تتمتع المعلومات بالموثوقية الا بتوفر الخصائص التالية:

أ. التمثيل الصادق: حتى تكون المعلومات موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث الأخرى؛

ب. تغليب الجوهر على الشكل القانوني: بمعنى أن المعلومات المالية يجب أن تعبر عن حقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني؛

ت. الحياد: بمعنى أن تكون القوائم المالية خالية من التحيز؛

ث. الحيطة والحذر: أي التحلي بالحذر عند إنجاز القوائم المالية خاصة عند وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد من اجل تجنب القيام بتضخيم الأصول أو التقليل من الالتزامات؛

ج. الشمولية: بمعنى أن تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، فأي حذف في المعلومات يجعلها مضللة، وغير موثوقة وغير ملائمة.

ثالثا_أهمية القوائم المالية

للقوائم المالية أهمية بالغة تكمن في النقاط التالية[2]:

1. أداة اتصال: تعتبر القوائم المالية كأداة لإيصال وتزويد مستعمل المعلومات المحاسبية بمعلومات واضحة ومفهومة عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فهي وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين والعملاء والبنوك. كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة؛

---

[1] الطيب مداني **القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، 2015/2014، ص ص 8 – 9.

[2] اليهم فؤاد، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص 15.

2. وسيلة في تقييم الأداء: تساعد القوائم المالية في تقييم الأداء والحكم على المركز المالي للمؤسسة وقياس مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة؛

3. وسيلة تساعد في اتخاذ القرار: تعتبر أيضا وسيلة في اتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في اتخاذ القرارات استنادا على نتائج تحليلها[1].

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية وسيلة الإدارة الاساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة فمن خلال هذه القوائم المالية يمكن لكل الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمؤسسة ومنه نقوم بعرضها على النحو التالي:

أولا_قائمة المركز المالي(الميزانية)

من بين القوائم المالية الأساسية قائمة المركز المالي أو ما يعرف بالميزانية المالية وهي ليست بحساب، وإنما على شكل تقرير أو قائمة أو كشف يبدأ بالأصول في الأعلى وينتهي بالخصوم، وذلك بأرصدة الحسابات، المفتوحة للأصول والخصوم ورأس المال، يعطي صورة عن الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، وهو تاريخ يتميز بتوفر كافة البيانات اللازمة لإعداد هذه القائمة ويمكن اعدادها بالانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية وذلك بالاستناد على مبدأي درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاقية الخصوم وتتكون الميزانية من جانبين[2]:

1. الأصول: تعرف الأصول على أنها منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل، وان الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع، أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت، أو عمليات حدثت في الماضي وتتضمن ما يلي:

أ. الأصول الثابتة :

هي الممتلكات التي تتم حيازتها لغرض توظيفها من طرف المؤسسة بهدف القيام بنشاطها واستعمالها المستمر لأكثر من فترة مالية وهي قد تكون ملموسة او غير ملموسة.

- **الأصول الملموسة:** وهي كافة الممتلكات التي لها وجود مادي بحيث يمكن لمسها وتحديدها بصورة فعلية، ومن أمثلتها الأراضي المباني الأثاث السيارات المعدات المكاتب الآلات، والتي يمكن أن تستفيد الوحدة الاقتصادية من خدماتها أكثر من فترة مالية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن خدماتها ومنافعها سوف تتناقص تدريجيا بسبب الاستخدام والتقادم؛
- **الأصول الغير ملموسة** : هي أصول غير نقدية ليس لها وجود مادي وتستمد قيمتها من الخدمات أو المنافع والحقوق أو الامتيازات التي تقدمها للشركة التي تقتليها، وافتقاد الوجود المادي بعد شرطا لازما ولكن غير كاف

[1] اليهم فؤاد، **تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**مرجع سابق، ص 15.

[2] قاسم محسن البيطي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011، ص 42

للتميز بين الأصول غير الملموسة وغيرها من الأصول كالأدوات المالية مثلا، فهناك أصول معينة تفتقد الوجود المادي ولكن لا تصنف كأصول غير ملموسة، مثل الودائع بالبنوك والاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات وحسابات المدينين، فهذه الأصول هي أدوات مالية تستمد قيمتها من الحق الذي تقدمه للشركة والذي يتمثل في الحصول على نقدية أو ما يعادل النقدية مستقبلا[1]؛

- **الأصول المتداولة**: هي الأصول التي يتم استغلالها في مدة لا تزيد عن سنة أي قصيرة الاجل وهي الأصول النقدية والأصول التي يتوقع أن تتحول إلى نقدية خلال عام أو خلال دورة الأعمال العادية أيهما أطول وترتب هذه الأصول ويفصح عنها حسب سيولتها، حيث يتم البدء بأسرعها تحولا إلى نقدية وتنتهي بأبطئها تحولا؛
- **النقدية**: وهي أكثر الأموال المتداولة سيولة وتعتبر من النقد السائد ويحتوي بند النقدية على أرصدة النقدية في الصندوق ولدى البنك كما تحتوي على الشيكات وحسابات التوفير.
- **الاستثمارات القصيرة الأجل**: هي الأوراق المالية التي يمكن التعامل بها بسهولة في السوق، والأساس الذي يقوم عليه بيان هذه البنود هو أنه لا حاجة إلى ذكرها في صلب الميزانية المالية بشرط أن يتم إجراء تسوية بين التصنيفات المختلفة في الإيضاحات المتممة؛
- **الذمم المدينة**: وتشمل المدينون وأوراق القبض والمبالغ واجبة التحصيل من الشركات التابعة، والمبالغ الواجب التحصيل عليها من المسؤولين الإداريين والموظفين نتيجة مستحقات عليهم، ويمثل مصطلح الحسابات المدينة المبالغ المستحقة على العملاء والناشئة عن معاملات تم إنجازها في سياق أعمال الشركة العادية؛
- **المدفوعات مقدما**: وهي المصاريف التي تدفع مقدما من أجل الحصول على خدمة ما، مثل ما يدفع من مقدمات للتامين ومقدمات الإيجارات والدعاية والإعلان...إلخ وتدرج المقدمات في اخر الأصول المتداولة؛
- **المخزون**: يعتبر المخزون أحد بنود الأصول المتداولة غير النقدية إذ لتحويل هذه الأخيرة إلى نقدية يتطلب فترة طويلة نسبيا حيث يجب أن يتم البيع أولا، ثم يلي ذلك عملية التحصيل، كما يعرف المخزون بأنه عبارة عن الأصول التي هي في حيازة المشروع لغرض بيعها وهو يزاول نشاطه العادي، كما يقصد به أيضا بمخزون آخر مدة؛
- **الأصول الأخرى**: وتعرف بالأرصدة المدينة الأخرى وهي الأصول التي يتم إدراجها ضمن الأصول السابقة الذكر وعادة ما تكون كالمقدمات والمستحقات للقبض والنقدية المقيدة بالالتزام طويل الأجل؛

2. الخصوم: تمثل الخصوم كافة الالتزامات المالية التي في ذمة الوحدة الاقتصادية تجاه الغير والتي يجب تسديدها خلال فترة أو فترات مالية لاحقة، ويتم عرض المطلوبات في قائمة المركز المالي اعتمادا على فترة السداد اللازمة لكل مجموعة من العناصر، بحيث تكون وفق التسلسل الآتي[2]:

---

[1] أحمد حسين على حسين، **المحاسبة المتوسطة في الصول الثابتة والاستثمارات والالتزامات ومشاكل قياس الدخل**، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003، ص 110 .

[2] قاسم محسن البيطي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، مرجع سابق، ص45.

أ. الأموال الدائمة (التزامات طويلة الأجل): تعتبر الالتزامات طويلة الجل بمثابة تعهدات أو ارتباطات من قبل الوحدة الاقتصادية مع الغير تستلزم السداد في تواريخ لاحقة تزيد في مداها عن سنة مالية واحدة لحظة إعداد القوائم المالية ، وتمثل الالتزامات طويلة الأجل، أحد أهم مصادر تمويل الهيكل المالي ان لم تكن كل الوحدات الاقتصادية، و تلجا الوحدات الاقتصادية لذلك بسبب قصور حقوق الملكية من ناحية أو بسبب أنها تحقق في المطالب معدل ربح أكبر من معدل الفائدة على تلك القروض، وتتكون الالتزامات طويلة الأجل من ثلاثة أنواع:

- **القروض طويلة الأجل:** وهي كافة المبالغ التي تحصل عليها الوحدة الاقتصادية من الغير، بصورة قروض نقدية مقابل معدل فائدة معين، وتستحق خلال فترة زمنية معينة أكثر من سنة وهي تظهر في قائمة المركز المالي بإجمالي المبالغ المستحقة، وكذلك الإفصاح عن معدل الفائدة المتفق عليه؛
- **أوراق الدفع طويلة الأجل:** عندما تقبل الوحدة الاقتصادية تحرير ورقة تجارية (كمبيالة سند الأمر) مقابل ما تحصل عليه من قروض طويلة الأجل فإنه يطلق على الصك المثبت لدين القرض اسم ورقة الدفع، وهي تعبر عن اتفاق رسمي يقوم بمقتضاه المدين بسداد مبلغ نقدي معين للدائن؛
- **السندات طويلة الأجل:** تمثل أحد الأوراق المالية التي يمكن أن تحصل من خلالها الوحدة الاقتصادية على الأموال من الغير(المستثمرين) لفترة زمنية طويلة أكثر من الفترة المالية مقابل منحهم معدل فائدة معين.

ب. الخصوم الجارية (قصيرة الأجل):

إن المقصود بالخصوم الجارية (قصيرة الأجل) بالدين على الوحدة الاقتصادية واجبة السداد خلال سنة مالية، لقاء الحصول على أصل أو خدمة، وهذه الالتزامات تتمثل بحساب الدائنين أو بأوراق الدفع أو بالقروض، أن قوة المركز المالي للشركة تظهر من خلال مقابلة الأصول المتداولة مع الالتزامات المتداولة، فالشركة التي تكون عليها التزامات مع الغير أكثر مما تقتفيه من أصول متداولة تواجه بعض المشاكل حين قرب تاريخ التسديد.

- **حسابات الدائنين:** والمقصود بهذا الحساب هو مديونية الشركة لجهة أخرى مقابل حصولها على بضاعة أو خدمة على الحساب (الشراء بالأجل) وعلى الشركة تسديد مبلغ البضاعة أو الخدمة في تاريخ لاحق هو عادة تكون فترة السداد قصيرة الأجل لا تتجاوز عدة أشهر؛
- **أوراق الدفع:** وهي تشمل المبالغ المرتبطة بخدمة الوحدة الاقتصادية تجاه الموردين بصورة مكتوبة وموثقة يطلق عليها (الوراق التجارية)، وبما انه يتطلب من الوحدة الاقتصادية رفع هذه المبالغ لذا يطلق عليها بأوراق الدفع[1]؛
- **الإيرادات غير المكتسبة:** في بعض الاحيان قد تحصل الشركة على كامل قيمة البضاعة أو الخدمة التي تقوم بتقديم جزء منها وليس بالكامل للغير، لذلك يجب إظهار الإيرادات المقبوضة التي حصلت عليها وإظهار

[1] قاسم محسن البيطي، **تحليل ومناقشة القوائم المالية**، مرجع سابق، ص46.

الإيرادات الغير مكتسبة أيضا في نهاية السنة المالية وتظهر هذه الأخيرة في جانب الالتزامات في كشف المركز المالي[1]؛

- **ضريبة المبيعات الواجبة الدفع**: إن الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعملية بيع البضائع أو تقديم الخدمات، تضيف إلى سعر البيع نسبة معينة من الضريبة، وقد تتراوح بين 17 إلى 10% من قيمة السلعة أو الخدمة المقدمة؛
- **التزامات تتعلق بالالتزامات الجردية**: لغرض تحديد نتيجة نشاط المنشاة خلال سنة مالية من الربح والخسارة، وطبقا لمبدأ الاستحقاق، يجب إجراء التسويات الجردية في نهاية السنة المالية وخاصة تحديد المصروفات المستحقة على الشركة فكل المصاريف المستحقة رواتب مستحقة إيجار مستحق ...). يجب أن تظهر في كشف المركز المالي ضمن الالتزامات المتداولة وهذه المبالغ المستحقة على المنشأة يجب أن تسدد في الفترة اللاحقة.
- **الخصوم الاخرى**: وتعرف أيضا بالأرصدة الدائنة وهي تتضمن كل الالتزامات التي لم يتم تصنيفها ضمن الالتزامات المتداولة والالتزامات الثابتة ومن الأمثلة الشائعة عليها: الإيرادات المقبوضة مقدما والمصاريف المستخدمة.

[1] اسماعيل يحي التكريتي، **اسس ومبادئ المحاسبة المالية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 303.

الجدول رقم (2-1): الميزانية المالية جانب الاصول

الأصل	ملاحظة	N اجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء –المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات غير مادية					
تثبيتات عينية					
اراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجري انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة عن الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 28.

الجدول رقم (2-2): الميزانية المالية جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات –احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع) (1)			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذو الأقلية (1)			
المجموع (1)			
خصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون حسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص 28.

ثانيا_قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

يمكن أن تعرف على أنها قائمة تبين نتائج تيار الدخل المتولد من العمليات خلال فترة معينة ويظهر في قائمة الدخل كل من الإيرادات المكتسبة والمصروفات التي حدثة خلال فترة عمليات التشغيل، تعد هذه القائمة في نهاية الفترة المالية للشركة لتوضيح النتيجة اعمالها (الربح والخسارة) المحققة خلال الفترة المالية التي تعد عنها وذلك وفقا لأساس الاستحقاق ووفقا لمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات حيث تظهر الإيرادات المحققة خلال الفترة المحاسبية مقترنة بالتكاليف المستقرة (المصروفات) في اكتساب هذه الإيرادات، وتتألف قائمة الدخل من ثالثة بنود رئيسية وهي[1]:

1. صافي المبيعات: تمثل المبيعات الإيرادات التي تحصل عليها المنشاة من نشاطها الرئيسي وتنشأ عن بيع السلع وتقديم الخدمات الرئيسية في المنشاة، وتحسب صافي المبيعات بعد طرح الموردات الممسوحات خصم المبيعات من إجمالي المبيعات؛

2. تكلفة البضاعة المباعة: وهي عبارة عن البضاعة المتاحة للبيع مطروحا منه بضاعة آخر المدة أما تكلفة البضاعة المتاحة للبيع فتشمل بضاعة أول مدة مضافا إليها صافي تكلفة المشتريات كالتالي:

صافي تكلفة المشتريات = (مردودات المشتريات +المصاريف ومسموحاتها + خصم المشتريات

ومن الجدير بالذكر أن الفرق بين صافي المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة تعبر عن مجمل الربح أما صافي ربح التشغيل فيتمثل في مجمل الربح مطروحا منه المصروفات بأنواعها الأخرى، وإذا ما تحقق للمنشأة أية إيرادات أخرى بخلاف إيراداتها من نشاطها الرئيسي فتضاف إلى صافي الربح التشغيلي ليتم التوصل إلى صافي ربح المنشأة.

3. المصروفات بأنواعها: وهي تلك المصروفات التي لها ارتباط مباشر بنشاط المؤسسة الرئيسي والمساعدة على القيام به ومن بنودها المصروفات الإدارية والإيجارات والاستهلاكات والفوائد والمعدلات.

ومن مزايا قائمة الدخل انها تبين مدى نجاح عمليات المنشأة خلال فترة زمنية معينة، وتعتبر من القوائم النهائية التي يستخدمها متخذي القرارات وخاصة المستثمرين الحاليين والمحتملين والمقرضين حيث توفر هذه القائمة معلومات الربحية الخاصة بالمنشأة.

وعلى الرغم من أن المعلومات التي توفرها هذه القائمة هي معلومات تاريخية، بمعنى أنها معلومات تخص الأنشطة التي حدثت خلال فترة سابقة، إلا أن مثل هذه المعلومات تعطي مؤشرا وتساعد على التنبؤ بنتيجة النشاط التشغيلي والتي تهم المستثمرين والمقرضين.

[1] مؤيد راضي خنفر، **تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص31.

الجدول رقم (2-3): قائمة الدخل

	كلي	جزئي
المبيعات		XX
مردودات المبيعات ومسموحاتها والخصومات		XX
صافي المبيعات	XX	
- تكلفة البضاعة المباعة	XX	
بضاعة أول المدة		XX
صافي تكلفة المشتريات		XX
بضاعة آخر المدة		(X X)
تكلفة البضاعة	(X X)	
مجمل الربح	XX	
- المصروفات التشغيلية		
مصروفات إدارية وعمومية		XX
مصروفات البيع والتسويق		XX
مجموع المصروفات التشغيلية	XX	
صافي الدخل التشغيلي	XX	
+ الإيرادات الأخرى	XX	
صافي الربح قبل الضرائب	XX	
مصروف ضريبة الربح	(X X)	
صافي الربح	XX	

المصدر: القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.

ثالثا_قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)

هي كشف بالمقبوضات والمدفوعات النقدية لمؤسسة ما خلال فترة زمنية مالية معينة وقد الزم مجلس معايير المحاسبة المالية للشركات بإعداد هذه القوائم من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم (7)، وتنقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى 3 أقسام[1]:

- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية .
- الأنشطة التشغيلية.
- الأنشطة الاستثمارية.

1. اهداف قائمة التدفقات النقدية:

إن الهدف الأساسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو مساعدة المستثمرين والدائنين والأطراف المهتمة الأخرى في تحليلهم للنقدية عن طريق تقديم معلومات ملائمة عن المقبوضات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المحاسبية، وبالتالي تساعدهم في اجراء المقارنات وبالتالي التنبؤات لاتخاذ قراراتهم، فقائمة التدفقات النقدية تقرر عن الآثار النقدية وهي مصنفة كالتالي[2]:

أ. تدفقات نقدية داخلية وخارجية عن عمليات التشغيل الجارية خلال الفترة؛

ب. تدفقات نقدية داخلية وخارجية عن العمليات الاستثمارية خلال الفترة؛

ت. تدفقات نقدية داخلية وخارجية عن العمليات التمويلية خلال الفترة؛

ث. صافي الزيادة والنقص في النقدية خلال الفترة.

حيث ان قائمة التدفقات النقدية تتكون من ثلاثة عناصر:

➢ **التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل**: وهي التدفقات النقدية التي ترتبط مباشرة بكسب الدخل مثل التحصيلا من العملاء التحصيلات من الإيرادات، ومدخولات أخرى مثل الفوائد، المدفوعات للموردين والعاملين المدفوعات للمصروفات مثل سداد الفوائد والضرائب؛

➢ **التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار**: وهي التدفقات النقدية المرتبطة بشراء أو بيع الأصول الرأسمالية (الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات المالية طويلة الأجل):

❖ متحصلات من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل موجبة (+).

❖ مدفوعات الشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل سالبة (−).

[1] مؤيد راضي خنفر، **تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي**، مرجع سابق، ص49.

[2] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية القياس والافصاح في القوائم المالية**، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 388.

➢ **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:** وهي التي ترتبط مباشرة بتمويل المنشأة نفسها، وتتضمن المتحصلات أو المدفوعات من إلى المستثمرين والدائنين (ما عدا الموردين) مثل[1]:

متحصلات من قروض، سداد قروض، سداد توزيعات أرباح، شراء أسهم خزينة.

❖ **تفسير قائمة التدفقات النقدية:**

يعتقد الكثير من المحللين أن قائمة التدفقات النقدية أكثر منقعة في التنبؤ بالتدفقات التي يمكن توفيرها لسداد الديون للدائنين وتوزيعها الأرباح للمساهمين، كما ينظر المساهمون إلى قسم التدفقات النقدية من التشغيل على أنه الأكثر أهمية كمؤشر على قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية من انشطتها الرئيسية، والتي يمكن أن تخدم جزء من فائض التشغيل على عمل توزيعات، ويقوم المساهمون على الاستثمار في المنشأة فقط عندما يعتقدون أنها تستطيع توليد تدفقات نقدية موجبة من التشغيل لإمكانية سداد توزيعات الأرباح وعمل التوسعات، أما التدفقات النقدية في قسم الاستثمار فتبين مدى زيادة أو نقص في الطاقة الإنتاجية، وتمثل الزيادة في الاستثمارات إشارة إيجابية، أما قسم التمويل فيوضح مصادر التمويل من المستثمرين والدائنين وعملية السداد للدائنين.

[1] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، **مبادئ المحاسبة المالية القياس والافصاح في القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 388.

الجدول رقم (2-4): يوضح قائمة التدفقات النقدية

شركة..... قائمة التدفقات النقدية عن السنة المسبقة في: 31 /12/.....		
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة السلعية		XX
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:	(X X)	
ثمن شراء آلات ومعدات	XX	
ثمن بيع آلات ومعدات	(X X)	
ثمن شراء الأراضي	(X X)	
قرض ممنوح لإحدى الشركات	XX	
تحصيل قروض ممنوحة للغير	(X X)	
استثمارات في الأسهم أو السندات	XX	
بيع الاستثمارات في الأسهم أو السندات		XX
صافي التدفقات النقدية في الأنشطة الاستثمارية		
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:	XX	
إصدار أسهم	(X X)	
سداد قروض طويلة الأجل	XX	
إصدار سندات	(X X)	
توزيعات نقدية		XX
صافي التدفقات في الأنشطة التمويلية		XX
صافي التغيير في الرصيد النقدي		XX
+ رصيد النقدية أولى المدة		XX
رصيد النقدية آخر المدة		

المصدر: القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.

المبحث الثاني: مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

ان تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات له أهمية بالغة ومن اجل الوصول الى نتائج دقيقة ومعبرة يتوجب على المحلل المالي القيام بعملية تحليل البيانات وتفسيرها وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي التي تتعدد أنواعها ويعتمد استخدامها حسب طبيعة الدراسات والتحليل المراد القيام بها سواء كان الغرض من التحليل باستخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة أو لتقييم الماضي أو حتى دراسة الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ويمكن حصر هذه الأدوات في المؤشرات والنسب.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التوازن المالي أولا،

أولا_ مفهوم التوازن المالي

صرح (Pierre Vernimmen) أن الأمر مقلق للغاية وهائل عند طرح إشكالية عدم تحقيق المؤسسة لقاعدة التوازن المالي الأدنى ما يعني أن هذه القاعدة هامة جدا وعليها يبنى التوازن المالي، بحيث ترتكز بشكل كبير على مفهوم الاستدامة أو ديمومة الاستخدامات والموارد أي أن الاحتياجات طويلة الأجل يجب تمويلها بالموارد الطويلة الأجل[1].

المقصود بالتوازن المالي هو الموازنة بين الموارد المالية والاستعمالات خلال دورة الاستغلال بمعنى تحقيق توازن بين سيولة الاستعمالات واستحقاق الموارد وبالتالي عدم تعرض المؤسسة لحالة العجز المالي ولتحقيق هذه الغاية يجب توفر الشروط التالية:

TN > 0	FRNG > BFR	FRNG > 0

أي: راس المال العامل > 0

راس المال العامل $>$ احتياجات راس المال العامل

الخزينة الصافية >0

حيث ان قاعدة التوازن المالي الأدنى ترتكز على مبدأين أساسيين:

1. الأصول الدائمة تمون عن طريق الموارد الدائمة، هذا المبدأ يتحقق حسب مستوى الدورة الطويلة أي دورة الاستثمار.

2. الأصول المتداولة تمون عن طريق الموارد المتداولة أي قصيرة الأجل هذا المبدأ يتحقق على المدى القصير، أي خلال دورة الاستغلال مع ضمان استمرارها.

[1] عميروش بوبكر، **أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية**، المجلة العلمية –المجلد 7، العدد 1، 2022، ص 164.

ثانيا_مفهوم قاعدة التوازن المالي

ان قاعدة التوازن المالي تستند على مبدا أساسي هو ان تكون لرؤوس الأموال الدائمة في المؤسسة مدة كافية ومعتبرة لتمويل الأصول الثابتة، ورؤوس الأموال المتداولة تكون لها نفس المدة لتمويل الأصول المتداولة وتعرف هذه القاعدة بمبدأ المدد المتساوية، لأنه في حالة قيام المؤسسة بتمويل القيم الثابتة عن طريق ديون الاستغلال أي الديون القصيرة الأجل، فإن ذلك سيكون خطر عليها و تفسر قاعدة التوازن المالي الأدنى حسب مستويين الحيز الأعلى يجب ان تمول الاستعمالات الدائمة بالموارد الدائمة وهذا يتم على مستوى دورة الاستثمار اما الحيز الأسفل فيجب ان تمول الاستعمالات المؤقتة بالموارد الدورية القصيرة الأجل، وهذا يتم على مستوى دورة الاستغلال.

إن مبدأ التوازن المالي يقتضي مقابلة سيولة الأصول باستحقاقية الخصوم، حيث أن قاعدة التوازن المالي استنادا على الجزء العلوي لقائمة المركز المالي أساسها بتمويل الأصول غير الجارية بواسطة الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم غير جارية) اما قاعدة التوازن المالي استنادا على الجزء السفلي من قائمة المركز المالي تكون بتمويل الأصول الجارية بواسطة الخصوم الجارية، إلا أنه قد يحدث في دورات الاستغلال بعض الاختلالات التي تخل بالتوازن المالي ومن هذا المنطلق ينبغي على المؤسسة توفير جزء ثابت من الأموال يمكنها من تسديد ديونها في أجال الاستحقاق المتفق عليه، وبالتالي تفادي الاختلالات، ويسمى هذا الجزء برأس المال العامل وهو مؤشر من مؤشرات التوازن المالي[1].

ثالثا_أهمية التوازن المالي

تكمن أهمية التوازن المالي فيما يلي[2]:

1. أساس استقرار المؤسسة ماليا واقتصاديا واجتماعيا وانطلاقها نحو تحقيق القيمة المضافة؛

2. يعتبر ضمان للمؤسسة بعدم تعرضها للفشل المالي أو الإفلاس أو ما يسمى بالا سيولة؛

3. يلعب دور مهم في تمويل الأصول الجارية وهو من يضمن وجود السيولة في المؤسسة؛

4. هو جزء من تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لذلك إذا حققت المؤسسة توازن مالي يجب ألا ينظر إليها أنها في وضعية مالية جيدة وإنما ربط ذلك بأربعة عناصر رئيسية الاستقلالية، المردودية الملاءة والسيولة.

[1] يزيد تقرارت **استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي**، المجلة العلمية ASP الحجم ،11 العدد 2 ،2017 ، ص 133.

[2] عميروش بوبكر **أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 165.

رابعا_مؤشرات التوازن المالي

يتم تقييم التوازن المالي استنادا إلى ثلاث مؤشرات رئيسية وهي: رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.

1. رأس المال العامل (FR) :

من المبادئ الأساسية للمحاسبة هي تساوي الأصول مع الخصوم في الميزانية ويجب من الناحية المالية أن تكون الاستعمالات ممولة من مصادر محددة من الخصوم، لأنه توجد في أعلى الميزانية المالية الأصول الثابتة التي لا نستطيع تحصيلها أو تحويلها إلى نقود إلا بعد مدة طويلة فيستوجب تمويلها بالأموال الدائمة، بينما في أسفل الميزانية الديون التي تسدد في مدة قصيرة يجب أن تقابلها في الأصول العناصر القابلة للتحويل إلى سيولة في مدة قصيرة وهذا ما يعبر عنه بالتوازن المالي.

يتمثل رأس المال العامل في هامش السيولة، الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس عامل موجب من طرف المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها المالي.

ويعتبر من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويمثل فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، التي يمكن توجيها لتمويل الأصول المتداولة[1].

2. حساب رأس المال العامل

أ. **رأس المال العامل:** وهو عبارة عن الفائض من الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، التي يمكن توجيها لتمويل الأصول المتداولة

➢ **من أعلى الميزانية:**

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة – الأصول

➢ **من أسفل الميزانية:**

رأس المال العامل الدائم = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

[1] بن خروف جليلة **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 89.

ب. رأس المال العامل الصافي:

يمثل رأس المال العامل الصافي هامش أمان يستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة (كانخفاض دوران المخزون تحت تأثير وضع اقتصادي غير ملائم، ذمم زبائن غير قابلة للتحصيل . . . .) وهو عبارة عن الفرق بين الأصول الجارية والخصوم الجارية او عبارة عن الأموال الدائمة (الأموال الخاصة + الخصوم الغير جارية) والذي يستخدم في تمويل الأصول الثابتة الصافية[1].

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة –الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية)

رأس المال العامل الصافي= الأصول الجارية –الخصوم الجارية

ت. رأس المال العامل الخاص: هو يعبر عن مدى قدرة المؤسسة على التمويل دون اللجوء إلى الديون طويلة الأجل وبالتالي يبين مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة –الأصول الثابتة

ح.رأس المال العامل الأجنبي: يعبر رأس المال العامل الأجنبي عن قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها بل كموارد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، وهذا يظهر دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض في أنشطة المؤسسات وأصبح ملجأ لها لتدارك العجز في الخزينة ويعبر رأس المال العامل الأجنبي بالصيغة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي = إجمالي الديون الأجنبية (ديون طويلة الاجل + ديون قصيرة الاجل)
= مجموع الخصوم –الأموال الخاصة
= رأس المال العامل الاجمالي –رأس المال العامل الخاص

[1] مريم قمور، لمياء حميد **دور التحليل المال بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل ،الجزائر، 2015-2016، ص32.

➢ **حالات رأس المال العامل:**

❖ **FR > 0** : يدل على أن المؤسسة تمكنت من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها الطويلة، وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجاتها المالية المتبقية و بالتالي فهي متوازنة ماليا على المدى الطويل .

❖ **FR< 0** : يدل على أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة، وبالتالي فهي بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة .

❖ **FR = 0** : في هذه الحالة تغطي الأموال الدائمة الأصول الثابتة فقط، أما الأصول المتداولة فتغطى عن طريق القروض القصيرة الأجل، فهذه الوضعية غير مناسبة في تمويل المؤسسة مستقبلا[1].

2. الخزينة الصافية (TN) : المقصود بخزينة المؤسسة المبالغ السائلة التي تستطيع التصرف فيها فعلا خلال الدورة و هي مجموع الأموال التي بحوزتها خلال دورة استغلالية واحدة و تشمل صافي القيم الجاهزة.

تعرف الخزينة الصافية على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات احتياجات رأس المال العامل، ويعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة نحو دائنيها، وتحسب الخزينة الصافية بإحدى العلاقتين التاليتين[2]:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل –احتياجات رأس المال العامل

الخزينة الصافية = الأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية + أموال حزينة الأصول –أموال خزينة الخصوم

أ. حالات مؤشر الخزينة:

من خلال القيام بمقارنة رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل ينتج لدينا الحالات التالية:

[1] بشرى عزور، رمزي قراس، **مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018-2019، ص ص 19 – 20.

[2] سراح حسيبة، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المال المؤسسة الاقتصادية** مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018-2019 ، ص 25 - 26

➢ **الخزينة الصفرية:** هي الحالة المثلى للخزينة، حيث تكون المؤسسة قد حققت توازنها المالي، وذلك بتساوي من رأس المال العامل مع احتياجات رأس المال العامل وعليه يستوجب جلب موارد جديدة من أجل ضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية.

➢ **الخزينة الموجبة:** اي الموارد الدائمة أكبر من الأصول الثابتة، وبالتالي هناك فائض في رأس المال العامل مقارنة بالاحتياج في رأس المال العامل، ويظهر هذا الفائض في شكل سيولة الأمر الذي يجعل الخزينة موجبة، وبإمكانها تمويل جزء من الأصول المتداولة التي قد تفوق الخصوم المتداولة.

➢ **الخزينة السلبية:** تدل على ان رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل، وهنا تكون المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط[1].

المطلب الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق النسب المالية ونسب المردودية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى النسب المالية، وثانيا أهمينها، وشروط استخدام النسب المالية ثالثا، وأنواعها رابعا.

أولا_النسب المالية

يعتبر مؤشر النسب المالية من أهم مؤشرات تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات وأكثر انتشارا في أوساط المحللين الماليين وذلك لسهولة استخراجه وإمكانية الاعتماد عليه في تقييم الأداء وأوجه النشاط المختلفة.

ثانيا_تعريف النسب المالية

تعرف النسبة عموما بأنها علاقة عنصر بآخر وهي إما أن تصور في شكل بسيط أو كسر عشري أو نسبة مئوية فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر وآخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه.

ثالثا_أهمية النسب المالية:

يرى بعض المؤلفين ك Anthony and Merchant أن مقياس الأداء المالي يتوافق مع الأهداف المالية وتعطي ملخص على الأداء[2]:

1. تعد الأكثر استخداما في مناقشة هيكل رأسمال المؤسسة؛

2. تعد أداة تقليدية قوية لصناعة القرار المحللين، المقرضين، المستثمرين، المسيرين الماليين؛

3. تعكس تحقيق المؤسسة للأهداف الاقتصادية؛

4. تستخدم لقياس الفعالية.

[1]سراح حسيبة، **التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المال المؤسسة الاقتصادية** ، مرجع سابق، ص 26.

[2]حجاج نفيسة **أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الأداء المالي**، مرجع سابق، ص 20.

ثالثا_شروط استخدام النسب المالية

1. أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يركب منها بسط ومقام النسب؛

2. اختيار النسب التي تتفق مع الأهداف التي تهدف لها عملية التشخيص المالي؛

3. أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة سواء لنفس المؤسسة خلال دورات سابقة أو المؤسسات منافسة أو حتى من خلال نسب معيارية متفق عليها في حفل التحليل المالي؛

4. عدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية وأداء المؤسسة[1].

رابعا_أنواع النسب المالية

يمكن تبويب وتقسيم النسب المالية الى عدة مجموعات على أسس مختلفة كالغرض او الهدف من التحليل ومن بين هذه النسب:

1. **نسب السيولة:** تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل اتجاه دائنيها وذلك عند حلول أجل استحقاقها.

وتسمى أيضا بالنسبة المرجعية وهي التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الجارية باستخدام مجموع الأصول المتداولة، أو هي النسبة المتخصصة التي تقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل.

وتتمثل نسب السيولة فيما يلي[2]:

أ. **نسبة التداول:**

نسبة التداول = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية

تفسر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية

ب. **نسبة السيولة العامة:** تقيم هذه النسبة درجة تغطية الموجودات المتداولة للديون قصيرة الاجل وتسمى كذلك بنسبة راس المال العامل وتحسب وفق القاعدة التالية:

- **نسبة السيولة العامة:**

نسبة السيولة العامة = الموجودات المتداولة ÷ ديون قصيرة الاجل

[1] بسدات كريمة، **التسيير المالي** مطبوعة بيداغوجية، جامعة مستغانم، 2021-2022، ص 56.

[2] محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، غانية نذير، **تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، المجلة العلمية ASJP الحجم 1، العدد 1، 2018، ص 173.

➢ **حالات نسبة السيولة العامة:**

❖ **نسبة السيولة العامة < 1** يدل على عدم إمكانية المؤسسة على تغطية ديونها القصيرة الاجل بموجوداتها المتداولة أي راس المال العامل سالب وهو يعبر عن الوضعية المالية السيئة للمؤسسة.

❖ **نسبة السيولة العامة = 1** يعني ان المؤسسة قادرة على تغطية ديونها القصيرة الاجل بالموجودات المتداولة أي راس المال العامل معدوم و بالتالي المؤسسة في وضعية مالية متوازنة.

❖ **نسبة السيولة العامة > 1 يدل** على الوضعية المالية الجيدة للمؤسسة وهي قادرة على تغطية ديونها القصيرة الاجل بأصولها المتداولة أي راس المال العامل موجب.

خ. نسبة السيولة السريعة

نسبة السيولة السريعة= (الأصول الجارية –المخزون) ÷ الخصوم الجارية

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تغطية الخصوم الجارية دون اللجوء الى المخزون

➢ **نسبة النقدية**

نسبة النقدية= الموجودات وما يمثلها ÷ الخصوم الجارية

تقيس مدى قدرة النقدية المتوفرة على سداد الخصوم الجارية

2. نسب النشاط:

من خلال نسب النشاط يمكن التعرف على مدى توفر عنصر كفاءة الإدارة، حيث من خلالها يمكن التعرف على مدى الكفاءة الإدارية في أداء وظيفة البيع والتسويق للمؤسسة، فعند فارتفاع هذه النسبة يدل على سرعة تصريف المنتجات وبالتالي نجاح المشروع وتعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي من خلالها يمكن معرفة مدى كفاءة استخدام أصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل حيث أنه يمكن الحكم على إدارة مشروع معين من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة أو معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصر الموجودات إلى مبيعات ومن ثمة إلى سيولة حيث أنه من مهام الإدارة الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة و في الواقع من الصعب تحقيق هذه المعادلة.

بحيث تتمثل نسب النشاط فيما يلي[1]:

[1] فهد راشد مسعود الهاجري، **أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكوت**، مذكرة ماجيستر، كلية إدارة المال والاعمال، الكويت، 2016 ، ص ص 36-37 .

أ. معدل دوران اجمالي الأصول

معدل دوران اجمالي الأصول = رقم الاعمال ÷ اجمالي الأصول

يشير هذ المعدل الى عدد المرات التي تتحول فيها الأصول الى رقم اعمال.

ب. معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الاعمال ÷ الأصول الثابتة

يشير هذ المعدل الى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها الثابتة لتحقيق رقم اعمال.

ت. معدل دوران الأصول المتداولة

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الاعمال ÷ الأصول المتداولة

يشير هذ المعدل الى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام اصولها الجارية لتحقيق رقم اعمال.

3. نسب الربحية:

تعرف نسب الربحية على أنها النسب التي تقيس مدى كفاءة إدارة المؤسسة في الاستغلال الأمثل لإمكانياتها في تحقيق الأرباح، وهو مؤشر لتحسين أداء المؤسسة المالي ويؤكد على قدرة المؤسسة على مواكبة النمو والتطور العالمي وتقيس نسب الربحية بشكل أساسي العائد[1].

حيث تقيس هذه النسب مدى كفاءة الإدارة في تحقيق الربحية، أي تحقيق أرباح كافية من عملياتها المختلفة ومن أهم النسب التي يمكن استخدامها في تقييم ربحية المؤسسة هي:

أ. نسب ربحية المبيعات:

هي مجموعة من النسب تقيس مدى نجاح المؤسسة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف تحقيق أكبر قدر من الأرباح من المبيعات وتتضمن هذه المجموعة عدد من النسب من أهمها هامش الربح الاجمالي، وهامش الربح الصافي وأخيرا هامش القيمة المضافة[2].

---

[1]عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، **التحليل المال كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة**، المجلة العلمية ASJP المجلد 4 العدد 2، 2019، ص 155

[2]فهد راشد مسعود الهاجري، **أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات** ، مرجع سابق، ص ص 36-37 .

ب. هامش الربح الإجمالي:

يهدف لتحديد كفاءة الإدارة في التعامل مع عناصر تكلفة المبيعات، ويمكن احتساب مجمل الربح كنسبة مئوية من إجمالي صافي المبيعات بعد طرح تكلفة البضاعة المباعة.

هامش الربح الإجمالي = (رقم الاعمال – تكلفة البضاعة المباعة) ÷ المبيعات × 100

ب. نسبة هامش الربح الصافي: تعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش الربح الصافي = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ المبيعات) × 100

4. نسب المديونية:

لنسب المديونية عدة اهداف والهدف الرئيسي لها هو التعرف على مصادر التمويل التي اعتمدت عليها المؤسسة لتمويل وجهوداتها المختلفة، حيث يمكن بواسطة هذه المجموعة من النسب التعرف على الأهمية النسبية لكل مصدر من مصادر التمويل، ومدى الأمان المتاح للدائنين من خلال التركيبة المالية القائمة باستعمال علاقات في الميزانية العمومية.

حيث تقيس هذه النسب مدى اعتماد إدارة المنشأة على القروض وتأثير ذلك عليها، حيث تهدف إلى معرفة مدى مقدرة المؤسسة على سداد ديونها طويلة الأجل[1].

وتتمثل نسب المديونية فيما يلي:

أ. نسبة الدين إلى إجمالي الأصول

نسبة الدين إلى إجمالي الأصول = الديون المالية ÷ مجموع الأصول

تقيس الأهمية النسبية للأموال التي يقدمها الدائنون لتمويل أصول المؤسسة وتسمى هذه التمويلات في قائمة المركز المالي بالخصوم سواء كانت خصوم قصيرة أو طويلة الأجل.

ب. نسبة المديونية إلى حقوق الملكية

نسبة المديونية إلى حقوق الملكية = الديون ÷ حق الملكية

تبين العلاقة بين الأموال المقترضة من الدائنين لتمويل الأصول والأموال المقدمة من أصحاب المؤسسة، بحيث كلما كانت نسبة الديون إلى حقوق المالكين أقل كلما كانت مديونية الشركة أفضل.

[1] احمد عبد الرؤوف الطلاع، **دور النسب المالية في ترشيد قرار المحكم المالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الأقصى، 1443 هـ 2022، ص 47 .

5. نسب الهيكلة:

تسمح لنا هذه النسب بإعطاء صورة واضحة عن الهيكل المالي للمؤسسة في تاريخ معين وذلك بمقارنة كل عنصر من عناصر الأصول أو الخصوم مع مجموع الميزانية ويوجد نوعين من نسب الهيكلة.

أ. نسب هيكلة الأصول:

ترتبط بطبيعة نشاط المؤسسة وبقطاعها الاقتصادي، وكذلك تتعلق بمديونية المؤسسة واستقلاليتها والاستعمال الجيد لأموالها، وتحسب نسب الهيكلة كما يلي[1]:

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة ÷ مجموع الأصول

نسبة قيم الاستغلال = قيم الاستغلال ÷ مجموع الأصول

نسبة القيم غير الجاهزة = القيم غير الجاهزة ÷ مجموع الأصول

نسبة القيم الجاهزة = القيم الجاهزة ÷ مجموع الأصول

ب. نسب هيكلة الخصوم:

انطلاقا من المصادر التي استعملتها المؤسسة لتمويل استخداماتها خلال فترة معينة يهدف حسابها الى البحث عن الوضعية المثلى لتمويل هذه الاستخدامات، وهي كما يلي:

- **نسبة الأموال الخاصة**

نسبة الأموال الخاصة = الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم

كلما ارتفعت هذه النسبة نجد أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية

- **نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل**

نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل = مجموع الديون طويلة ومتوسطة الأجل ÷ مجموع الخصوم

نسبة الديون قصيرة الأجل = الديون قصيرة الأجل ÷ مجموع الخصوم

[1] احمد عبد الرؤوف الطلاع، **دور النسب المالية في ترشيد قرار المحكم المالي**، مرجع سابق، ص47.

تمثل النسبتين الأخيرتين نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم وعادة ما تكون قيمة الديون طويلة الأجل كبيرة نظرا التمويل الاستثمارات في حين أن الديون قصيرة الأجل تخصص لتمويل أو تغطية مصاريف الاستغلال[1].

➢ **نسب التمويل:** تستعمل هذه النسب لمقارنة الحسابات الخاصة بالأصول والخصوم حيث يعبر عنها بالعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، والافضل أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى يكون للمؤسسة هامش أمان أي رأس المال العامل موجب[2].

➢ **نسبة الاستقلالية المالية:**

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة [3].

تعتبر المؤشر الأول عن استقلالية المؤسسة اتجاه الديون بمقارنة الأموال الخاصة بالديون ففي حالة مساواتها للعدد 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي الضعف، وإذا كانت النسبة تتراوح ما بين 1 أو أكثر فتكون لها القدرة الكافية على التسديد والاقتراض أما إذا كانت عند 1 أو أقل فهذا يجعل المؤسسة في وضعية متعبة بالديون ولا تستطيع الحصول على قروض إضافية وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الخصوم

---

[1] إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقليطي، **استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية**، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35 العدد4 2021 ص 431

[2] بودرهم رضا، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة اقتصادية ذات طابع عقاري**، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، جامعة تيسمسيلت، الجزائر 2020 2021، ص 41 -42.

[3] شارف عبد القادر، برحال حمزة، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة**، مذكرةماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2019 2020،ص ص 29 -30.

وهذه الأخيرة تعبر على استقلالية المؤسسة اتجاه الخصوم بمقارنة الأموال الخاصة بمجموع الخصوم ففي هذه الحالة يجب أن تكون النسبة أكثر من 0.5 هذا معناه أن الأموال الخاصة يجب أن تكون أكبر من الديون مما يعطي لها القدرة الكافية على التسديد والافتراض[1].

ثانيا_نسب المردودية:

يمكن تعريف المردودية على أنها قدرة وسائل المؤسسة (مالية ،مادية) على تحقيق النتيجة ، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، ويعتبر مؤشر المردودية من أكثر مؤشرات الأداء المالي موضوعية، حيث يمكن من الحكم على الأداء المالي من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار، فيعد هذا المؤشر أفضل من الربح أو النتيجة للحكم على أداء المؤسسة لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الاستثمارات المتعلقة بها، بينما المردودية تربط بين الربح المحقق وحجم رأس المال المرتبط به الأمر الذي يسهل إجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها وإجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي إلى نفس القطاع [2].

للمردودية ثلاثة أنواع هي:

1. المردودية الاقتصادية:

يرتبط مفهوم المردودية الاقتصادية بمردودية الأصول، أي مردودية الرأسمال الاقتصادي، حيث أن العمليات الدورية للاستغلال تنتج نتيجة اقتصادية محققة بفضل رؤوس الأموال الموجهة نحو الاستغلال، وهذا المفهوم لا يأخذ بعين الاعتبار شروط التمويل[3]

تسمح المردودية الاقتصادية بمعرفة فعالية المؤسسة، وهي كمفهوم مستقلة عن النظام الجبائي ونظام تمويل المؤسسة[4]

تحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

كما ان المردودية الاقتصادية تدل على فعالية ومساهمة الأصول في النتيجة، حيث تقاس بالعلاقة التالية[5]:

---

[1] بودرهم رضا، **دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة اقتصادية ذات طابع عقاري**، مرجع سابق، ص42.

[2] حمدي فلة، **تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،الجزائر، 2016-2017 ص 142.

[3] هادفي خالد، **مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية** ، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر، 2018-2019 ص 200.

[4] ريمة يونس، **مقارنة نتائج التحليل المالي بين التطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة**، المجلة العلمية ASJP المجلد 20، العدد 2، 2016 ص 55.

[5] عرقوب وعلى، **دور لوحة القيادة المستقبلية (250) في تحسين أداء المؤسسة وتحقيق رضا الزبون في ظل التوجه نحو حوكمة المؤسسات**، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014-2015 ص 31.

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال ÷ مجموع الأصول

2 المردودية التجارية: تقيس هذه النسبة مقدار الربح المحقق عن كل دينار من مبيعاتها حيث لا يتوقفاستخدام هذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، بل تسع إلى حد مقارنتها مع المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع، لأن ضعف هذه النسبة أمام المؤسسات الأخرى يعني ضعف وضعها التنافسي في قطاع نشاطها وتحسب حسب القاعدة التالية:

المردودية التجارية = النتيجة الصافية ÷ المبيعات

3. المردودية المالية: هي مؤشرتهتم بالنشاط الإجمالي للمؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

للمردودية أهمية كبيرة يمكن ابرازها في النقاط التالية[1]:

أ. **المردودية من أجل استقلالية المؤسسة ودوامها:** من خلال توفير حرية أكثر للمساهمين لطمأنتهم ولابد من تحديد الاستثمارات القديمة دون اللجوء أو الاعتماد على القروض بنسبة كبيرة وتحقيق التوازن المالي (تحقيق الاستقلالية المالية لرفع رأس المال العامل) ؛

ب. **المردودية من أجل ضمان تطور المؤسسة: من** خلال زيادة الاستثمارات وتنمية المشاريع، والتفكير في مشاريع جديدة، وذلك من أجل تطوير نشاطها وتخفيض التكاليف وبالتالي التمتع بالاستقلالية المالية؛

ت. **هدف المؤسسة هو تحقيق الربح:** نظرا لأهمية المؤسسة ودورها الحيوي في تنشيط وتنمية اقتصاد بلد ما، لذلك يجب عليها تحقيق الأهداف المسطرة لها ومن بينها تحقيق الربح وإعطاء ذلك أهمية بالغة لمواكبة التطورات الاقتصادية الحديثة في العالم، والمنافسة والتقدم

كما انه توجد عدة أهداف للمردودية يمكن ابرازها فيما يلي:

إن تحديد وقياس مردودية المؤسسة يعتبر وسيلة لتحديد وتشخيص وضعية المؤسسة من عدة جوانب، فهي. تهدف لتحقيق عدة أهداف منها:

---

[1] أمينة جاب الله، عبلة حلو، **أثر الهيكل المالي على مردودية المؤسسة الاقتصادية**، مذكرةماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، الجزائر، 2018-2019، ص6.

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة؛
- تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة؛
- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة؛
- تخصيص الأموال لأفضل استخدام؛
- قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة.

الخلاصة:

ان نظام المحاسبة المالية كفرع من نظام المعلومات المحاسبية ينتج مجموعة من القوائم المالية لها اهتمام من طرف مجموعة من المستخدمين الخارجيين كالدائنين وحملة الأسهم والأجهزة الحكومية كما انها تستغل من طرف المؤسسة الاقتصادية و تشمل هذه القوائم مخرجات النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية أربعة قوائم أساسية قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية وقائمة التغيرات في حقوق المساهمين بالإضافة الى قوائم ملحقة تعتبر توضيحية فمن خلال استغلالها الأمثل في عملية التحليل المالي يمكن تزويد أطراف معينة بمعلومات وبيانات عن الوضعية المالية للمؤسسة. وكذا التحقق من مدى نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق أهدافها والحصول على مؤشرات تبين ما إذا كانت سياساتها سليمة أم تحتاج إلى تعديل، ومن اجل بلوغ هذا الهدف يستوجب استعمال أدوات التحليل المالي من بينها مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية التي تعتبر من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها شيوعا.

الفصل الثالث:

دور التحليل المالي في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية

الفصل الثالث: دور التحليل المالي في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.

تمهيد:

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها الأداء المالي باعتباره كمرآة عاكسة تعكس وتعبر عن أداء المؤسسات ،ويساهم بشكل كبير في معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها، كما ان له دور فعال في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ،ومجابهة المستقبل بالاعتماد على التحليل المالي للقوائم المالية مع الاخذ بعين الاعتبار الضرف الاقتصادي و القطاع الذي تنتمي اليه، وباعتبار الصندوق الوطني للتامين عن البطالة حياة عمومية ذات تسيير خاص مثلها مثل أجهزة الضمان الاجتماعي الأخرى، ونظرا لأهمية ودور الأداء المالي في هذا الصندوق، ارتأينا ان نخصص هذا الفصل لتقييم الأداء المالي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.

حيث تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

- **المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتامين عن البطالة.**
- **المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكاله ولاية المدية.**

المبحث الأول: تقديم عام للصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

إن الصندوق الوطني للتامين عن البطالة هياة عمومية ذات تسيير خاص، ويعتبر الجهاز الأساسي لحماية الأفراد المهددين بفقدان مناصب عملهم لأسباب يفرضها الوضع الاقتصادي في الدولة، كما أسندت له عدة مهام وأجهزة أخرى تصب كلها في مصلحة الاقتصاد الوطني، ولها أثر إيجابي على الجانب الاجتماعي، ومن اجل التوضيح والالمام أكثر بهذا الموضوع قمنا بتقسيم المبحث الى مطلبين.

المطلب الأول: التعريف بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة، مهامه وأهدافه.

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة والتعريف بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة اولا، مهامه وأهدافه ثانيا.

أولا_نشاة والتعريف بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة

1. نشأة لصندوق الوطني للتامين عن البطالة

إن نشأة نظام اللتامين عن البطالة في الجزائر بصورة قانونية واضحة كان بموجب المرسوم التشريعي 94-11 المؤرخ في 26 يوليو 1994 حيث يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ووضعه تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي المحدث للتامين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية والذي ينص على شروط الاستفادة من التامين عن البطالة، وأداءه وكيفية تنظيم وتمويل الصندوق، أما عن إدارته وتسييره فإن المادة 30 من نفس المرسوم التشريعي فقد نصت على أن تسند المهمة إلى صندوق وطني مستقل، تحدد مهامه بمقتضى مرسوم تنفيذي.

حيث صدر المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 6 جوان 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة.

حيث تنص المادة الأولى منه على ما يلي: "يتمتع الصندوق للتامين عن البطالة المنصوص عليه في المادة 30 من المرسوم التشريعي 1994 المؤرخ في 26 ماي 1994 المذكور أعلاه، والمسمى فيما يأتي "الصندوق" بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي"[1].

2. التعريف بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة

من اجل التعريف بالصندوق الوطني للتامين عن البطالة وجب علينا البحث في الطبيعة القانونية له وكان ومن الصعب تحديد طبيعة قانونية للصندوق، فالنصوص المنظمة للتامين عن البطالة لم تنص صراحة على ذلك.

[1] المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 6 جوان 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخ في 1994/07/07.

أ. الصندوق هيئة ضمان اجتماعي: ان النصوص القانونية المنشأة للصندوق الوطني للتامين عن البطالة لم تنص صراحة على اعتبار هذا الأخير هيئة من هيئات الضمان الاجتماعي، عكس الهيئات الأخرى المعروفة.

فالمرسوم التشريعي 94-11 المحدث لنظام التامين عن البطالة، فالمادة 30 تنص على انشاء صندوق للتامين عن البطالة دون ذكر طبيعته.

كما أغفل المرسوم التنفيذي رقم 94-188 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة تحديد طبيعته بل اكتفى في مادته الأولى على اعتباره صندوقا يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ففي مادته الثانية تنص على انه يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي[1].

فالمرسوم التنفيذي 07-92 المتضمن الوضع القانوني والتنظيم الإداري والمالي للضمان الاجتماعي لم يذكر صندوق البطالة ضمن صناديق الضمان الاجتماعي، كون هذا الأخير تأسس عام 1992 ، وكان من الأجدر تعديل هذا المرسوم بإلحاق الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بهيئات الضمان الاجتماعي، لكن المرسوم التنفيذي 187-94 المحدد توزيع نسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، في مادته الأولى عند توزيعه لنسبة الاشتراك في الضمان الاجتماعي، قسم اشتراكات الضمان الاجتماعي إلى خمسة فروع وهي:

التامينات الاجتماعية، حوادث العمل والأمراض المهنية، التقاعد، التامين عن البطالة والتقاعد المسبق، كما أن المادة من المرسوم التنفيذي 189-94، تنص على خضوع تعويض التامين عن البطالة لاقتطاع الضمان الاجتماعي، وفي نفس السياق تنص المادتين 32 و33 من المرسوم التشريعي 94-11 على أن تمويل التامين عن البطالة يتم عن طريق جزء من الاشتراكات التي يدفعها الأجراء والمستخدمين إلى الضمان الاجتماعي .

فالصندوق الوطني للتامين عن البطالة يعتبر هيئة من هيئات الضمان الاجتماعي.

ب. الصندوق هيئة عمومية ذات تسيير خاص:

نصت المادة 49 من القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية على أنه " تعد أجهزة الضمان الاجتماعي هيئات عمومية ذات التسيير الخاص تحكمها القوانين المطبقة في هذا المجال، يحدد النظام الإداري لأجهزة الضمان الاجتماعي عن طريق التنظيم".

ويتبين من النص أن الهيئات العمومية ذات التسيير الخاص، كغيرها من الهيئات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والصناعي تخضع لأحكام القانون الخاص.

ونذكر في هذا الشأن أن المرسوم التنفيذي 07-92 الذي سبق ذكره، وفي مادته الثانية تنص على: تخضع لأحكام هذا المرسوم والقوانين والتنظيمات السارية الصناديق التي تتولى تسيير الأخطار المنصوص عليها في قوانين الضمان الاجتماعي، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتخضع في علاقتها مع الآخرين للتشريع

[1]المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 6 جوان 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة، مرجع سابق.

التجاري، وكذا للقوانين والتنظيمات السارية المفعول لأحكام هذا المرسوم فالمشرع لم يعتبرها مؤسسات إدارية، ولا مؤسسات اقتصادية عمومية، بل هي مؤسسات ذات تسيير خاص، وخصوصية هذه الهيئات بما فيها صندوق اللتامين عن البطالة تكمن في عدة أوجه تتمثل في علاقتها بالوزارة الوصية التي تعتبر علاقة وصاية إدارية، وكذا تشكيلة مجلس الإدارة التي يشترك في تجسيدها ممثلي العمال المستخدمين، كما يظهر الطابع الخصوصي في طبيعة نزاعات الضمان الاجتماعي حيث اخضاعها لأحكام خاصة تارة تطبق عليها أحكام القانون العام والقانون الإداري، وتارة أخرى يطبق عليها القانون الخاص.

كما أن الصندوق له طابع اجتماعي مستمد من طبيعة المرفق الذي يقوم بإدارته، هذا الطابع الإداري ويظهر ذلك في خضوع الصندوق لقواعد القانون الخاص والقضاء المدني، وتمتعه بقدر من الحرية في أداء مهامه.

ومن هذا نستخلص ان الصندوق الوطني للتامين عن البطالة يعتبر هيئة عمومية من هيئات الضمان الاجتماعي ذات التسيير الخاص[1].

ثانيا_مهامه وأهدافه:

اعتمد نظام للتامين عن البطالة في الجزائر على مجموعة من الاليات والميكانيزمات أوكلت تسييرها وإدارتها للصندوق الوطني للتامين عن البطالة منذ نشأته.

1. حيث ان اول مهمة أسندت له هي التكفل بتنفيذ تعويض البطالة لفائدة العمال الاجراء الذين فقدو مناصب شغلهم بصفة لا ارادية ولأسباب اقتصادية؛

2. والهدف من هذا هو العمل على تخفيف الاثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الاجراء في القطاع الاقتصادي؛

3. ابتداءا من سنة 1998 الى غاية سنة 2004 قام بتنفيذ إجراءات احتياطية أسندت له تمثلت في إعادة ادماج البطالين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحر وسطر لذالك مخطط تكويني وسهر على تنفيذه والهدف من ذلك هو إعادة ادماجهم من خلال خلق مناصب شغل جديدة؛

4. كما قام بتبني برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات عن طريق العديد من الإجراءات من بينها تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها بعد دراستها من طرف خبراء مختصين؛

5. مساعدة المؤسسات على تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء متخصصين في شتى المجالات كدراسة السوق فرص الاستثمار. . .الخ؛

[1] المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جماجى الثانية 1412 الموافق ل 4 جانفي 1992 النمتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الأجتماعي والتنظيم الاداري والمالي للضمان الإجتماعي.

6. المساهمة في تكوين المسيرين والعمال.

والهدف من هذا هو الحفاض على مناصب الشغل المدفوعة الاجر وتفادي اللجوء الى التسريحات لظروف اقتصادية كما جرى من قبل.

حيث اوكل للصندوق جهاز دعم استحداث النشاطات لفائدة البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50 سنة من العمر وهذا بناءا على المرسوم التشريعي المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 والمرسوم التنفيذي الصادر في شهر جانفي 2004 المحدد لشروط وكيفية الاستفادة من هذا الجهاز والذي عدل فيما بعد خاصة فيما يخص سن الاستفادة الذي أصبح ما بين 30 و55 سنة وقيمة المشروع التي ارتفعت من 5 ملايين دينار جزائري الى 10 ملايين دينار جزائري وكذا نسب المساهمة الشخصية لصاحب المشروع التي كانت ما بين 5 % و 10 % لتصبح ما بين 1 % و 2 % .

والهدف من هذا هو خلق مناصب الشغل ودعم للاقتصاد الوطني وخلق للثروة.

وبناءا على القانون 06 / 21 المؤرخ في 20 ذو القعدة عام 1427 هجري الموافق ل 11 ديسمبر سنة 2006 المتعلق بالتدابير التشجيعية والتحفيزية لدعم وترقية التشغيل والذي يتعلق بتخفيف الأعباء الاجتماعية لفائدة المستخدمين في القطاع الاقتصادي مع إمكانية تمديدها للقطاعات الأخرى من اجل الدفع بعجلة التنمية المستدامة للدولة الخاصة بقطاع التشغيل.

حيث يهدف هذا القانون الى وضع تحفيزات ومساعدات للمستخدمين بغية تشجيعهم على التشغيل والتي تتمثل في تخفيض نسبة اشتراكات الضمان الاجتماعي التي تقع على عاتقهم بالإضافة الى منحة او اعانة التشغيل المقدرة ب 1000 دينار جزائري شهريا لمدة 3 سنوات عن كل عامل يتم تشغيله بموجب عقد غير محدد المدة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.

أولا_الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة:

بمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 24 شوال عام 1438 الموافق ل 18 يوليو سنة 2017 ميلادي عن وزير العمل والضمان الاجتماعي تم تحديد التنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة والذي ينص في المادة 2 منه على وضع الصندوق تحت سلطة[1]:

1. المدير العام ومدير عام مساعد:

أ. مديرون مركزيون يعينون بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي؛

ب. مستشارون من بينهم مستشار مكلف بالشؤون القانونية يعينون بمقرر من المدير العام؛

[1] القرار المؤرخ ي 24 شوال عام 1438 الموافق ل 18 يوليو سنة 2017 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 61 الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 2017 من ص 23 الى ص 30

ت. هياكل مركزية وهياكل محلية؛

ث. المفتشية العامة؛

ج. مصلحة التدقيق؛

ح. خلية لاستقبال المواطن والاصغاء الاجتماعي؛

خ. خلية الاعلام والاتصال؛

د. مكتب الامن الداخلي للمؤسسة.

2. المفتشية العامة: يديرها مفتش عام يعين بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وتتولى ما يلي: انجاز مهام التفتيش والمراقبة فيما يخص[1]:

أ. تطبيق التشريع والتنظيم في مجال نشاط الصندوق؛

ب. التسيير المالي والمحاسبي للصندوق؛

ت. اعداد برنامج سنوي خاص بالتفتيش والمراقبة يتعلق بتنظيم هياكل الصندوق وسيرها؛

ث. انجاز عمليات المراقبة المقررة من طرف المدير العام؛

ج. القيام بكل مهمة للتحقيق ضرورية تقتضيها وضعية خاصة؛

ح. اعداد حصيلة سنوية حول مهام المراقبة والتفتيش؛

خ. اعداد تقرير سنوي حول نشاطاتها.

3. مصلحة التدقيق: تتولى مصلحة التدقيق على الخصوص ما يلي:

أ. تحديد ووضع الأدوات التقنية والإعلامية الضرورية للتسيير ولمرافقة مرتفقي الصندوق؛

ب. اجراء التدقيق للهياكل المركزية والمحلية التابعة للصندوق فيما يخص التسيير المالي والمحاسبي، التنظيم والسير، مستويات المردودية والاداءات؛

ت. اقتراح في حالة خلل في السير تدابير تصحيحية مناسبة ومساعدة الهياكل المركزية والمحلية التابعة للصندوق في تطبيقها بعد الموافقة عليها.

4. خلية استقبال المواطن والاصغاء الاجتماعي: تتولى على الخصوص ما يلي:

أ. الاستقبال والاصغاء والتوجيه ومرافقة المواطنين ومرتفقي الصندوق، وكذا التكفل بالعرائض والطلبات؛

ب. اعداد حصائل دورية للنشاط؛

ت. اقتراح التدابير المناسبة لتحسين نوعية الخدمات المستحقة لمرتفقي الصندوق.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 61 الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 2017 من ص 23 الى ص 30

5. خلية الاعلام والاتصال: تتولى على الخصوص ما يلي:

أ. المساهمة في اعداد برامج الاعلام الداخلي والخارجي للصندوق؛

ب. تصميم واعداد الدعائم الإعلامية والاتصال؛

ت. تنفيذ أنشطة الاعلام والاتصال للصندوق ومتابعتها وتقييمها.

6. الهياكل المركزية: تشمل الهياكل المركزية للصندوق ما يلي:

أ. مديرية اداءات للتامين عن البطالة: تضم مديريتين فرعيتين:

- المديرية الفرعية لاداءات اللتامين عن البطالة؛
- المديرية الفرعية للمنازعات.

ب. مديرية ترقية التشغيل: تضم مديريتين فرعيتين[1]:

- المديرية الفرعية لدعم النشاطات؛
- المديرية الفرعية لنشاطات ترقية التشغيل والشراكة.

ت. مديرية الموارد البشرية والوسائل: تضم ثلاثة مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للموارد البشرية والتكوين؛
- المديرية الفرعية للوسائل والاملاك؛
- المديرية الفرعية للتوثيق والارشيف.

ث. مديرية المالية والمحاسبة: تضم ثلاثة مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية للميزانية؛
- المديرية الفرعية للمحاسبة؛
- المديرية الفرعية لمراقبة العمليات المالية.

ج. مديرية الدراسات وانظمة الاعلام: تضم ثلاثة مديريات فرعية:

- المديرية الفرعية لأنظمة الاعلام؛
- المديرية الفرعية لأنظمة استغلال الاعلام الالي والشبكات؛
- المديرية الفرعية للدراسات الاكتوارية.

7. الهياكل المحلية: تضم الهياكل المحلية للصندوق ما يلي:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 61 الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 2017 من ص 23 الى ص 30

الوكالات الولائية يسير كل منها مدير معين بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، فروع الوكالات الولائية يسيرها رئيس فرع معين من طرف المدير العام

8. الوكالات الولائية: صنفت الوكالات الولائية في ثلاثة (3) أصناف على أساس المعايير الاتية:

ح. مبلغ اشتراكات التامين عن البطالة المحصل؛

خ. عدد ملفات التامين عن البطالة المسيرة؛

د. عدد ملفات المؤسسات المصغرة المعالجة؛

ذ. نفقات الاداءات وتمويل المؤسسات المصغرة.

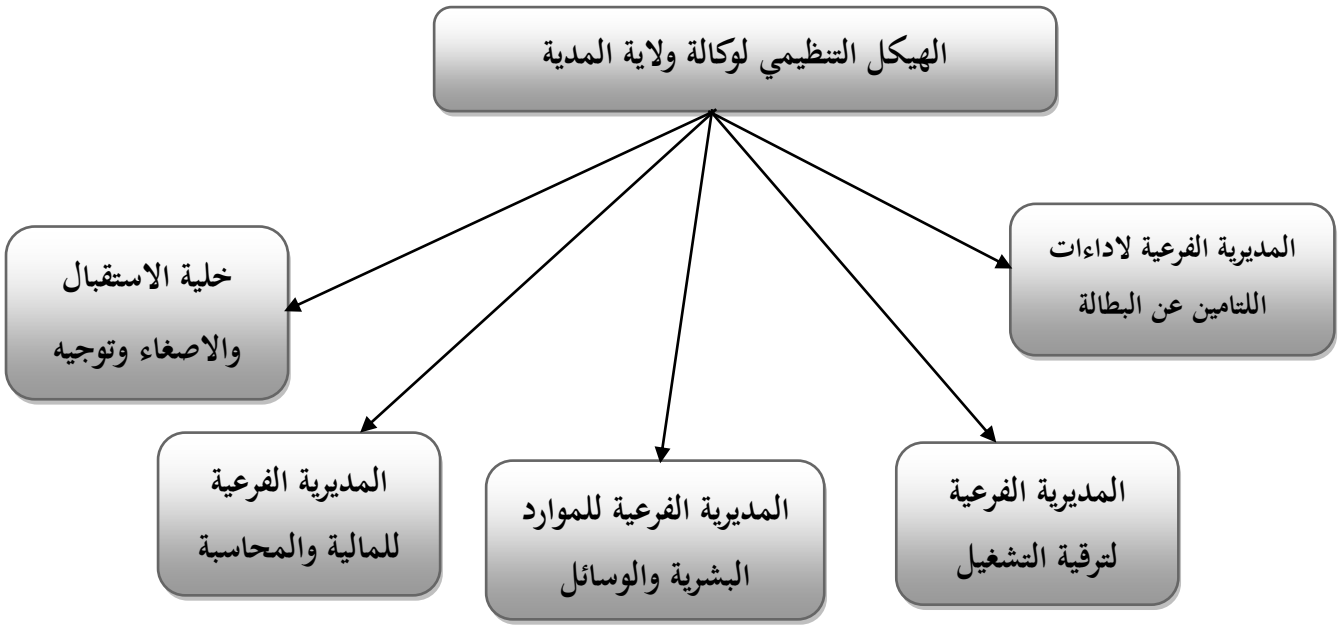
ثانيا_الهيكل التنظيمي لوكالة ولاية المدية

حيث ان وكالة ولاية المدية محل الدراسة مصنفة ضمن الصنف الأول فيتمثل هيكلها التنظيمي وفق ما يلي:

يشرف على تسيير وكالة ولاية المدية مدير معين بموجب قرار من الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي وتضم خمسة (5) مديريات فرعية[1]:

وتضم كل مديرية فرعية إطارات تقوم بالسهر على القيام بإنجاز المهام المنوطة بهم

الشكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية



المصدر: من إعداد الطالب.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 61 الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 2017 من ص 23 الى ص 30

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي في الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكاله ولاية المدية

ان تقييم الأداء المالي للمؤسسات له أهمية كبيرة ودور فعال يشمل جميع مجالات الحياة الاقتصادية لكونه يبرز مدى إسهام المؤسسة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث ان الصندوق الوطني للتامين عن البطالة بصفته مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص يولي أهمية بالغة لعملية تقييم الأداء ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تكليفه مصلحة التدقيق على المستوى المركزي بالقيام به ومن بين أكثر مؤشرات الأداء المالي موضوعية نجد نسب المردودية والنسب المالية وكذا مؤشرات التوازن المالي وبناءا على هذا سنقوم بإجراء عملية التحليل المالي للقوائم المالية للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية للسنوات المالية 2021 – 2022 - 2023 باستخدام مؤشرات التوازن المالي وكذلك النسب المالية ونسب المردودية.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.

عرض الميزانية المالية المختصرة للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية للسنوات 2020 و2021 و2022

الجدول رقم(3–1): الميزانية المالية المختصرة جانب الاصول لسنة (2020 و2021 و2022)

	2020	2021	2022
الأصول الثابتة	1 652 365 401,20	1 423 690 080,34	836 695 477,03
أصول متداولة	705 592 518,53	798 979 105,72	831 927 519,55
قيم الاستغلال(مخزونات)	234 756,38	118 380,73	29 966,25
قيم قابلة للتحقيق	631 984 501,04	701 528 480,61	775 478 115,49
نقديات (قيم جاهزة)	73 373 261,11	97 332 244,38	56 419 437,81
مجموع الاصول	2 357 957 919,73	2 222 669 186,06	1 668 622 996,58

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

الجدول رقم(3-2): الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم لسنة (2020 و2021 و2022)

	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	2 342 746 710,54	2 202 341 424 ,24	1 344 947 820 ,89
راس المال الخاص	2 321 732 034,06	2 179 126 322 ,26	1 319 317 144 ,87
ديون طويلة الاجل	21 014 676,48	23 215 101,98	25 630 676,02
ديون قصيرة الاجل	15 211 209,19	20 327 761,82	323 675 175,69
مجموع الخصوم	2 357 957 919,73	2 222 669 186,06	1 668 622 996,58

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

أولا_التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

1. احتساب راس المال العامل

راس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول

الجدول رقم(3-3): حساب رأس المال العامل لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	2 342 746 710,54	2 202 341 424 ,24	1 344 947 820 ,89
الأصول الثابتة	1 652 365 401,20	1 423 690 080,34	836 695 477,03
راس المال العامل	690 390 309,34	778 651 343,90	508 252 343,86

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

التحليل:

بناءا على النتائج المتحصل اليها نلاحظ ان راس المال العامل موجب على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة مما يدل على ان المؤسسة استطاعت تمويل وتغطية أصولها الثابتة بالأموال الدائمة وحققت فائض مما يجعل المؤسسة باستطاعتها القيام بعملية استثمار جديدة.

2.احتساب راس المال العامل الخاص

راس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة

الجدول رقم(3-4): حساب راس المال العامل الخاص لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	2 321 732 034,06	2 179 126 322 ,26	1 319 317 144 ,87
الأصول الثابتة	1 652 365 401,20	1 423 690 080,34	836 695 477,03
راس المال العامل الخاص	669 375 632,86	755 436 241,92	482 621 667,84

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

التحليل:

بناءا على النتائج المتحصل عليها نلاحظ ان راس المال العامل الخاص موجب على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة مما يدل على ان المؤسسة استطاعت تمويل وتغطية أصولها الثابتة بالأموال الخاصة دون اللجوء لموارد خارجية وهذا يدل على استقلالية المؤسسة ماليا.

3.احتساب راس المال العامل الاجنبي

راس المال العامل الاجنبي = الديون طويلة الاجل + الديون

الجدول رقم (3-5): حساب راس المال العامل الاجنبي لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
الديون طويلة الاجل	21 014 676,48	23 215 101,98	25 630 676,02
الديون قصيرة الاجل	15 211 209,19	20 327 761,82	323 675 175,69
راس المال العامل الاجنبي	36 225 885,67	43 542 863,80	349 305 851,71

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

التحليل:

بناءا على النتائج المتحصل اليها نلاحظ ان راس المال العامل الخارجي موجبة على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة ومبالغها ضئيلة مقارنة بأموالها الخاصة او الدائمة مما يدل على ان المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية كما يدل على عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها ما يمكنها من الحصول على القروض بسهولة.

4. احتساب احتياجات راس المال العامل

احتياجات راس المال العامل = مخزون جاري + حسابات دائنة –الديون قصيرة

الجدول رقم(3-6): حساب رأس المال العامل لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
مخزون جاري	234 756,38	118 380,73	29 966,25
حسابات دائنة	631 984 501,04	701 528 480,61	775 478 115,49
الديون قصيرة الاجل	15 211 209,19	20 327 761,82	323 675 175,69
احتياجات راس المال العامل	617 008 048,23	681 319 099,52	451 832 906,05

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

التحليل:

بناءا على النتائج المتحصل اليها نلاحظ ان مؤشر احتياجات راس المال العامل موجب على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة وتناقص خلال سنة 2022 مما يدل على ان المؤسسة بحاجة الى احتياج مرتبط بالاستغلال.

5.احتساب الخزينة الصافية

الخزينة الصافية = راس المال العامل – احتياجات راس

الجدول رقم(3-7): حساب الخزينة الصافية لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
راس المال العامل	690 390 309,34	778 651 343,90	508 252 343,86
احتياجات راس المال العامل	617 008 048,23	681 319 099,52	451 832 906,05
الخزينة الصافية	73 382 261,11	97 332 244,38	56 419 437,81

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

التحليل:

بناءا على النتائج المتحصل اليها نلاحظ ان الخزينة الصافية موجبة على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة مما يدل على ان راس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وتم تحقيق فائض ذهب الى الخزينة.

خلاصة: استنادا على النتائج المتوصل اليها من خلال التحليل المالي للمؤسسة موضوع الدراسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل والخزينة يظهر وبوضوح مدى التوازن المالي الجيد المحقق وكذا مستوى الأداء المالي ودوره الفعال على الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.

المطلب الثاني: التحليل باستخدام النسب المالية ونسب المردودية

تعتبر النسب المالية ونسب المردودية من اهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية واكثرها انتشارا واستخداما من طرف المحللين الماليين نظرا لسهولة استخراجها وواقعيتها في تقييم الاداء.

أولا_التحليل باستخدام النسب المالية

1. نسب السيولة:

أ. إحتساب نسبة السيولة العامة

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة ÷ ديون قصيرة الاجل

الجدول رقم(3-8): حساب نسبة السيولة العامة لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	705 592 518,53	798 979 105,72	831 927 519,55
الديون قصيرة الاجل	15 211 209,19	20 327 761,82	323 675 175,69
نسبة السيولة العامة	46,39	39,30	2,57

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

نلاحظ ان نسبة السيولة العامة خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 هذا يدل على ان المؤسسة حققت توازن مالي جيد أي ان لها القدرة على تسديد ديونها قصيرة الاجل من أصولها الجارية.

ب. إحتساب نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة – المخزونات) ÷ ديون قصيرة

الجدول رقم(3-9): حساب نسبة السيولة السريعة لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	705 592 518,53	798 979 105,72	831 927 519,55
المخزونات	234 756,38	118 380,73	29 966,25
الديون قصيرة الاجل	15 211 209,19	20 327 761,82	323 675 175,69
نسبة السيولة السريعة	46,37	39,29	2,57

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

نلاحظ ان نسبة السيولة السريعة خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 هذا يدل على ان الأصول المتداولة باستثناء المخزونات تستطيع تغطية الديون قصيرة الاجل

ت. إحتساب نسبة السيولة الجاهزة (النقدية)

نسبة السيولة الجاهزة (النقدية) = قيم جاهزة ÷ ديون قصيرة الاجل

الجدول رقم(3-10): حساب نسبة السيولة الجاهزة (النقدية) لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
نقديات (قيم جاهزة)	73 373 261,11	97 332 244,38	56 419 437,81
الديون قصيرة الاجل	15 211 209,19	20 327 761,82	323 675 175,69
نسبة السيولة الجاهزة	4,82	4,79	0,17

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

نلاحظ ان نسبة السيولة الجاهزة خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 هذا يدل على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الاجل باستخدام النقدية.

2. نسب الهيكلة (التوازن المالي):

أ. إحتساب نسبة التمويل الدائم

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة ÷ الأصول الثابتة

الجدول رقم(3-11): حساب نسبة التمويل الدائم لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	2 342 746 710,54	2 202 341 424 ,24	1 344 947 820 ,89
الأصول الثابتة	1 652 365 401,20	1 423 690 080,34	836 695 477,03
نسبة التمويل الدائم	1,42	1,55	1,61

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 هذا يدل على ان المؤسسة حققت توازن مالي جيد وأموالها الدائمة أكبر من أصولها الثابتة وبالتالي هي في وضعية مثالية

ب. إحتساب نسبة التمويل الذاتي (الخاص)

نسبة التمويل الذاتي(الخاص) = الأموال الخاصة ÷ الأصول الثابتة

الجدول رقم(3-12): حساب نسبة التمويل الذاتي(الخاص) لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	2 321 732 034,06	2 179 126 322 ,26	1 319 317 144 ,87
الأصول الثابتة	1 652 365 401,20	1 423 690 080,34	836 695 477,03

نسبة التمويل الذاتي(الخاص)	1,40	1,53	1,58

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي(الخاص) خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 وفي ازدياد مستمر هذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة دون اللجوء الى العالم الخارجي أي الاستدانة

ت. إحتساب نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ مجموع الديون

الجدول رقم(3-13): حساب نسبة الاستقلالية المالية لسنة(2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
الأموال الخاصة	2 321 732 034,06	2 179 126 322 ,26	1 319 317 144 ,87
مجموع الديون	36 225 885,67	43 542 863,80	349 305 851,71
نسبة الاستقلالية المالية	64,10	50,04	3,78

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1هذا يدل على ان المؤسسة مستقلة ماليا.

نسب النشاط:

أ. إحتساب معدل دوران مجموع الأصول

معدل دوران مجموع الأصول = رقم الاعمال ÷ مجموع الاصول

الجدول رقم(3-14): حساب معدل دوران مجموع الأصول لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
رقم الاعمال	701 230 008,14	699 876 392,13	774 014 913,21
مجموع الاصول	2 357 957 919,73	2 222 669 186,06	1 668 622 996,58
معدل دوران مجموع الأصول	0,30	0,31	0,46

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

نلاحظ ان معدل دوران مجموع الأصول خلال السنوات الثلاثة وفي ازدياد مستمر يدل على مدى الاستغلال الكبير من طرف المؤسسة لمجموع أصولها في توليد رقم الاعمال.

ب. إحتساب معدل دوران الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الاعمال ÷ الأصول الثابتة

الجدول رقم(3-15): حساب معدل دوران الأصول الثابتة لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
رقم الاعمال	701 230 008,14	699 876 392,13	774 014 913,21
الأصول الثابتة	1 652 365 401,20	1 423 690 080,34	836 695 477,03
معدل دوران الأصول الثابتة	0,42	0,49	0,92

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

نلاحظ ان معدل دوران الأصول الثابتة خلال السنوات الثلاثة وفي ازدياد مستمر يدل على مدى استخدام المؤسسة لأصولها الثابتة ونلاحظ ان سنة 2022 استعملت المؤسسة أكبر طافة.

ت. إحتساب معدل دوران الأصول المتداولة

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الاعمال ÷ الأصول المتداولة

الجدول رقم (3-16): حساب معدل دوران الأصول المتداولة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
رقم الاعمال	701 230 008,14	699 876 392,13	774 014 913,21
الأصول المتداولة	705 592 518,53	798 979 105,72	831 927 519,55
معدل دوران الأصول المتداولة	0,99	0,87	0,93

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

نلاحظ ان معدل دوران الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاثة في ازدياد مستمر يدل على مدى استخدام المؤسسة لأصولها الثابتة ونلاحظ ان سنة 2022 استعملت المؤسسة أكبر طافة في توليد رقم الاعمال

ثانيا_التحليل باستخدام نسب المردودية

1. إحتساب نسبة المردودية الاقتصادية

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية ÷ مجموع الأصول

الجدول رقم(3-17): حساب نسبة المردودية الاقتصادية لسنة(2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	441 220 639,10	341 132 677,85	– 301 304 762,61
مجموع الاصول	2 357 957 919,73	2 222 669 186,06	1 668 622 996,58
نسبة المردودية الاقتصادية	0,19	0,15	(0,18)

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

بالنظر الى النتائج المحققة خلال السنوات الثلاثة والتي تبين انه خلال سنة 2020 حققت المؤسسة عن كل 1 دينار جزائري من مجموع الأصول 0,19 دينار وانخفض الى 0,15 دينار سنة 2021 نتيجة لانخفاض النتيجة الصافية كما عرف هذا المؤشر انخفاضا كبيرا سنة 2022 وهذا راجع الى النتيجة الصافية التي كانت سالبة وهذا راجع لقيام المؤسسة بتسديد ديون متراكمة سابقة ولهذا لا يمكن اعتبار المؤسسة في حالة عدم توازن لأنه ليس بتعثر وعموما يظهر مدى الكفاءة العالية للمؤسسة في توليد أرباح باستخدام الأصول وهذا يفسر بالأداء الجيد.

2. إحتساب نسبة المردودية المالية

نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية ÷ الأموال الخاصة

الجدول رقم (3-18): حساب نسبة المردودية المالية لسنة (2020-2021-2022)

	2020	2021	2022
النتيجة الصافية	441 220 639,10	341 132 677,85	– 301 304 762,61
الأموال الخاصة	2 321 732 034,06	2 179 126 322 ,26	1 319 317 144 ,87
نسبة المردودية المالية	0,19	0,16	-0,23

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد وثائق من وكالة الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة المدية.

بالنظر الى النتائج المحققة خلال السنوات الثلاثة والتي تبين انه خلال سنة 2020 حققت المؤسسة عن كل 1 دينار جزائري من الاموال الخاصة 0,19 دينار وانخفض الى 0,16 دينار سنة 2021 نتيجة لانخفاض النتيجة الصافية كما عرف هذا المؤشر انخفاضا كبيرا سنة 2022 وصل الى 0,23- وهذا راجع الى النتيجة الصافية التي كانت سالبة وهذا راجع لقيام المؤسسة بتسديد ديون متراكمة سابقة ولهذا لا يمكن اعتبار المؤسسة في حالة عدم توازن لأنه ليس بتعثر وعموما يظهر مدى الكفاءة العالية للمؤسسة في توليد أرباح باستخدام الاموال الخاصة وهذا يفسر بالأداء الجيد.

الخلاصة:

من خلال تقييم وتشخيص الوضعية المالية للصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية من مختلف جوانبها، وبعد اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية ونسب المردودية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة (2020_2022)، حيث أنها تتمتع بوضعية مالية جيدة ومريحة من خلال تحقيقها شروط التوازن المالي رأس المال العامل موجب احتياجات رأس المال العامل موجب وخزينة موجبة، أي أن المؤسسة استطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها اضافة إلى أنها استطاعت المحافظة على استقلاليتها المالية من خلال نسب السيولة، وهذا راجع لاعتمادها بشكل كبير على أموالها الخاصة في تسديد التزاماتها اتجاه الغير دون اللجوء إلى العالم الخارجي، لكن في نفس الوقت يمكن القول أن المؤسسة تعاني بعض الاختلالات التي تؤثر سلبا عليها منها تراكم بعض الديون السابقة التي تم تسديدها سنة 2022 حيث كانت النتيجة الصفية سالبة وهو عامل ظرفي وتم تسديد كل ما عليها سابقا ولهذا نتوقع عودتها الى النتائج الايجابية خلال سنة 2023 ومن هنا يمكن القول إن للتحليل المالي دور هام وفعال في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية حيث ان تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة عنصر جد مهم في حياة المؤسسة فمن خلاله يمكن اكتشاف نقاط القوة واستغلالها، وكذا اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها والبحث عن الحلول اللازمة لمواجهتها وهذا من خلال السهر على تنفيذ القرارات المتخذة نتيجة للتشخيص وتقييم الأداء المالي.

خاتمة

خاتمة

ان الدور الفعال والاهمية البالغة التي يكتسيها التحليل المالي باعتباره من التقنيات الحديثة التي أصبحت تستخدم من طرف المؤسسات جعلت منه ضرورة تمليها متطلبات التخطيط المالي السليم، وتتمثل طبيعته في دراسة البيانات المالية وتحليلها لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلاله يتم اكتشاف نقاط الضعف والقوة للسياسة المالية التي تنتجها المؤسسة.

يقوم التحليل المالي على دراسة القوائم المالية والتي تتمثل في مخرجات النظام المحاسبي، حيث يعتبر التحليل المالي من أبرز الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية لأي مؤسسة وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأدوات يمكن حصر البعض منها في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية و نسب المردودية بغية التشخيص الجيد للوضعية المالية للمؤسسة ولما له من أهمية بالغة سواء للأطراف الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالمؤسسة ودوره في الأداء بحيث النتائج المراد التوصل اليها والمخطط لها بناءا على القرارات المتخذة نتيجة لما توصل اليه المحلل المالي مبنية على مستوى الأداء فمن خلال الاداء الجيد يمكن للمؤسسة ان تحسن من وضعها المالي و بالتالي تحقيق استمراريتها ومسايرتها للتطور ولذلك تهتم المؤسسات بالتحليل المالي لأن له دور كبير في تشخيص وضعياتها ماليا والذي يعتبر وسيلة لتقييمه والكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المالية المنتهجة من طرف المؤسسة، كما أنه يساعد على رسم الأفاق المستقبلية والخطط الاستراتيجية وكذا الوقوف على الجوانب الايجابية وتصحيح الانحرافات السلبية، وباعتباره وسيلة لدى الغير للحكم على الصحة المالية ومعرفة مركزها المالي وخاصة فيما يتعلق الأمر بالموافقة على منح القروض.

وفي هذا السياق حاولنا تناول موضوع التحليل المالي من خلال طرح إشكالية البحث والتي تمحورت حول دور التحليل المالي في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.

– نتائج اختيار الفرضيات:

1. الفرضية الأولى: والمتعلقة بدور التحليل المالي في أداء الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية، حيث **تم إثبات صحة الفرضية**، بأن التحليل المالي يشخص الوضعية المالية للمؤسسة ومن خلال النتائج المتحصل عليها بعد تحليل القوائم المالية تتخذ القرارات المناسبة وتوضع خطط يسهر على تنفيذها وينتج عنه مستوى الأداء عن طريق التقييم وهذا ما تم التوصل اليه بان للتحليل المالي دور فعال في أداء الصندوق واستفادت منه العديد من الجهات.

2. الفرضية الثانية: التي تتمثل في ان التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ونسب المردودية، يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتعتبر أكثر واقعية **تم إثبات صحة الفرضية** أيضا،

حيث أن التحليل المالي يعتمد على بعض الأدوات الأكثر أهمية من غيرها وهي النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي التي تعمل على تشخيص الوضعية المالية وكشف نقاط القوة والضعف وتقييم الاداء.

– نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة التي تم القيام بها وكذا من خلال معالجة الاشكالية المطروحة، وبالإضافة إلى اثبات صحة الفرضيات تم الوصول إلى مجموعة من النتائج التي تتلخص في:

1. النتائج النظرية

- إن تحليل القوائم المالية يساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باعتبارها القاعدة المعلوماتية الأساسية والرئيسية بحيث يبرز التحليل المالي لتلك المعلومات نقاط القوة والضعف للمؤسسة.
- عند القيام بتحليل القوائم المالية لمؤسسة ما يمكن استخدام عدد كبير من النسب المالية والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعات وكل مجموعة تقيس وتدرس ظاهرة معينة ويتوقف ذلك على الغرض من التحليل المالي.
- إن القوائم المالية تعتبر بمثابة المادة الأولية والمنطلق للتحليل المالي ونقطة بدايته.
- أصبحت عملية التحليل المالي لا تقتصر فقط على تحليل قائمة المركز المالي (الميزانية) التي تعكس لنا الوضعية المالية فحسب وإنما يهدف إلى ضرورة ممارسة المؤسسة لنشاط يتلاءم مع إمكانياتها، ويتطرق كذلك إلى تحليل الاستغلال باستعمال قائمة الدخل جدول حسابات النتائج الذي يوضح تكاليف وإيرادات المؤسسة، إضافة إلى النتيجة المحققة خلال الدورة الاستغلالية المتعلقة بالنشاط الحقيقي للمؤسسة.

2. النتائج التطبيقية:

- استنادا على النتائج المتوصل اليها من خلال التحليل المالي للمؤسسة موضوع الدراسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في راس المال العامل واحتياجات راس المال العامل والخزينة يظهر وبوضوح مدى التوازن المالي الجيد المحقق وكذا مستوى الأداء المالي ودوره الفعال على الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.
- راس المال العامل موجب على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة مما يدل على ان المؤسسة استطاعت تمويل وتغطية أصولها الثابتة بالأموال الدائمة وحققت فائض وهذا مؤشر ايجابي.
- راس المال العامل الخاص موجب على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة مما يدل على ان المؤسسة استطاعت تمويل وتغطية أصولها الثابتة بالأموال الخاصة دون اللجوء لموارد خارجية وهذا يدل على استقلالية المؤسسة ماليا.

- راس المال العامل الخارجي موجبة على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة ومبالغها ضئيلة مقارنة بأموالها الخاصة او الدائمة مما يدل على ان المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية كما يدل على عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها ما يمكنها من الحصول على القروض بسهولة.
- احتياجات راس المال العامل موجب على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة وتناقص خلال سنة 2022.
- الخزينة الصافية موجبة على مدى الثلاثة سنوات التي أجريت عليها الدراسة مما يدل على ان راس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وتم تحقيق فائض ذهب الى الخزينة.

استنادا على النتائج المتوصل اليها من خلال التحليل المالي للمؤسسة موضوع الدراسة باستخدام النسب المالية ونسب المردودية يظهر وبوضوح مدى التوازن المالي الجيد المحقق وكذا مستوى الأداء المالي ودوره الفعال على الصندوق الوطني للتامين عن البطالة وكالة ولاية المدية.

- نلاحظ ان نسبة السيولة العامة خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 هذا يدل على ان المؤسسة حققت توازن مالي جيد أي ان لها القدرة على تسديد ديونها قصيرة الاجل من أصولها الجارية.
- نلاحظ ان نسبة السيولة السريعة خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 هذا يدل على ان الأصول المتداولة باستثناء المخزونات تستطيع تغطية الديون قصيرة الاجل.
- نلاحظ ان نسبة السيولة الجاهزة خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 هذا يدل على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الاجل باستخدام النقدية.
- نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 هذا يدل على ان المؤسسة حققت توازن مالي جيد وأموالها الدائمة أكبر من أصولها الثابتة وبالتالي هي في وضعية مثالية .
- نلاحظ ان نسبة التمويل الذاتي(الخاص) خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1 وفي ازدياد مستمر هذا يدل على ان المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة دون اللجوء الى العالم الخارجي أي الاستدانة.
- نلاحظ ان نسبة الاستقلالية المالية خلال السنوات الثلاثة مرتفعة وأكبر من 1هذا يدل على ان المؤسسة مستقلة ماليا.
- نلاحظ ان معدل دوران مجموع الأصول خلال السنوات الثلاثة وفي ازدياد مستمر يدل على مدى الاستغلال الكبير من طرف المؤسسة لمجموع أصولها في توليد رقم الاعمال.
- نلاحظ ان معدل دوران الأصول الثابتة خلال السنوات الثلاثة وفي ازدياد مستمر يدل على مدى استخدام المؤسسة لأصولها الثابتة ونلاحظ ان سنة 2022 استعملت المؤسسة أكبر طاقة.
- نلاحظ ان معدل دوران الأصول المتداولة خلال السنوات الثلاثة في ازدياد مستمر يدل على مدى استخدام المؤسسة لأصولها الثابتة ونلاحظ ان سنة 2022 استعملت المؤسسة أكبر طافة في توليد رقم الاعمال.

- بالنظر الى النتائج المحققة خلال السنوات الثلاثة والتي تبين انه خلال سنة 2020 حققت المؤسسة عن كل 1 دينار جزائري من مجموع الأصول 0,19 دينار وانخفض الى 0,15 دينار سنة 2021 نتيجة لانخفاض النتيجة الصافية كما عرف هذا المؤشر انخفاضا كبيرا سنة 2022 وهذا راجع الى النتيجة الصافية التي كانت سالبة وهذا راجع لقيام المؤسسة بتسديد ديون متراكمة سابقة ولهذا لا يمكن اعتبار المؤسسة في حالة عدم توازن لأنه ليس بتعثر وعموما يظهر مدى الكفاءة العالية للمؤسسة في توليد أرباح باستخدام الأصول وهذا يفسر بالأداء الجيد.
- بالنظر الى النتائج المحققة خلال السنوات الثلاثة والتي تبين انه خلال سنة 2020 حققت المؤسسة عن كل 1 دينار جزائري من الاموال الخاصة 0,19 دينار وانخفض الى 0,16 دينار سنة 2021 نتيجة لانخفاض النتيجة الصافية كما عرف هذا المؤشر انخفاضا كبيرا سنة 2022 وصل الى 0,23- وهذا راجع الى النتيجة الصافية التي كانت سالبة وهذا راجع لقيام المؤسسة بتسديد ديون متراكمة سابقة ولهذا لا يمكن اعتبار المؤسسة في حالة عدم توازن لأنه ليس بتعثر وعموما يظهر مدى الكفاءة العالية للمؤسسة في توليد أرباح باستخدام الاموال الخاصة وهذا يفسر بالأداء الجيد.

وعليه نستنتج انه واستنادا لنتائج التحليل المالي المتوصل اليها للمؤسسة موضوع الدراسة انها حققت توازن مالي ووضعيتها المالية جيدة

كما انه تبين مدى الدور الفعال للتحليل المالي في أداء هذه المؤسسة.

كما انه تجدر الإشارة الى ان الصندوق الوطني للتامين البطالة يولي أهمية بالغة للتحليل المالي والأداء والدليل على ذلك هو اسناد هذه المهمة الى مصلحة التدقيق على المستوى المركزي من اجل متابعة وتقييم الأداء.

حيث وبالنظر الى كون الصندوق الوطني للتامين البطالة مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص وأسندت لها عدة مهام بموجب مراسيم وكلها تتطلب مبالغ مالية ضخمة من اجل بلوغ الأهداف المسطرة وبالنظر الى المداخيل التي هي عبارة عن اقتطاعات من أجور الطبقة الشغيلة .

حيث في هذه الحالة ينبغي ربط الأداء المالي بمستوى الأداء فيما يخص الأهداف المحققة في مجال المهام المسندة للصندوق.

فبالنسبة لمستوى الأداء بالنسبة لمهامه فكان جيدا جدا حيث تكفل الصندوق بجميع العمال المسرحين نتيجة الظروف الاقتصادية وهي المهمة الأساسية التي أنشئ من اجلها الصندوق كما قام الصندوق بتمويل الكثير من المؤسسات المصغرة في إطار جهاز دعم البطالين ذوي المشاريع والتي خلقت مناصب شغل جديدة كما انه قام بتحفيز مؤسسات كثيرة من اجل تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال ومازال يواصل في مهامه على أحسن وجه وهذا يعود بنتائج إيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنظر الى النفقات التي تحملها ويتحملها الصندوق لبلوغ هذه الأهداف والى النتائج المحققة يتضح جليا مستوى الأداء الجيد على مستوى جميع الاصعدة.

– اقتراحات وتوصيات

أرى أن من الضرورة الاهتمام أكثر بعملية التحليل المالي لما لها من دور فاعل في بيان الوضع المال للمؤسسات وتخصيص مصلحة خاصة له عبر الوكالات الولائية من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بصفة مستمرة.

– آفاق الدراسة

فمن خلال الدراسة ومعالجة موضوع دور التحليل المالي في اداء الصندوق الوطني للتامين البطالة وكالة ولاية المدية، وأثناء الدراسة تم ملاحظة أن هذا الموضوع يحتوي على جوانب مهمة لم يكن بوسعنا أن نتطرق إليها جميعها نظرا الحدود الدراسة.

1. دور التحليل المالي في أداء المؤسسات وعلاقته بأداء المهام.

وعلى هذا الأساس نأمل أن يكون هذا البحث فاتحا مجالا للقيام بدراسات أخرى وأوسع.

.

قائمة المراجع

أولا_ المراجع باللغة العربية.

❖ **الكتب:**

1. السعيد فرحات جمعة، الاداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.

2. أحمد توفيق جمال، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، لبنان، 1998.

3. أحمد حسين على حسين، المحاسبة المتوسطة في الصول الثابتة والاستثمارات والالتزامات ومشاكل قياس الدخل، الدار الجامعية الاسكندرية، مصر، 2003.

4. اسماعيل يحي التكريتي، اسس ومبادئ المحاسبة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

5. أيمن الشنطي، عامر عبد الله شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

6. رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية القياس والافصاح في القوائم المالية، اثراء للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.

7. عميروش بوبكر، أهمية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية –المجلد 7، العدد 1، 2022.

8. فهمي مصطفى الشيخ ، التحليل المالي، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008.

9. قاسم محسن البيطي، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، لبنان، 2011.

10. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ، المكتي الجامعي الحديث، مصر، 2006.

11. محمد تيسير الرجبي، تحليل القوائم المالية، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2014.

12. محمد عبد السلام، إبراهيم السيد، إدارة الموارد المالية، دار التعليم الجامعي الإسكندرية، مصر، 2016.

13. محمد محمود الخطيب الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2010.

14. محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، كلية إدارة الأعمال لجامعة الأردنية، الطبعة الرابعة، الاردن، 2007.

15. منير شاكر، إسماعيل إسماعيل عبد الناصر نور، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر،الطبعة الثانية، الأردن، 2005.

16. مؤيد راضي خنفر، تحليل القوائم مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2006.

17. مؤيد مؤيد عبد الرحمان الدوري، نورالدين أديب أبو زناد، التحليل المالي باستخدام الحاسوب ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن.

18. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.

19. يوسف يوستين، فاتح الساحل، تيسير التسيير المالي للمؤسسة، دار بلقيس، الجزائر، 2016.

❖ **الأطروحات والرسائل الجامعية والمذكرات:**

❖ **أطروحات الدكتوراه:**

1. حجاج نفيسة، أثر الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال على الاداء المالي – دراسة حالة عينة من المؤسسات البترولية الجزائرية خلال الفترة (2010-2014) ،مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016-2017.

2. حمدي فلة، تأثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ،الجزائر، 2016-2017.

3. عرقوب وعلى، دور لوحة القيادة المستقبلية (250) في تحسين أداء المؤسسة وتحقيق رضا الزبون في ظل التوجه نحو حوكمة المؤسسات، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2014-2015.

4. هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة الجزائر، 2018-2019

❖ **مذكرات الماجستير:**

1. الطيب مداني القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF والمعايير الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة الجزائر، 2015/2014.

2. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، 2008-2009.

3. احمد عبد الرؤوف الطلاع، دور النسب المالية في ترشيد قرار المحكم المالي، مذكرة ماجستير، جامعة الأقصى، 1443 هـ 2022.

4. اليهم فؤاد، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015/2014.

5. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات 2015-2008) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،الجزائر، 2009-2008.

6. بن مالك عمار المنهج، الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010-2011.

7. فهد راشد مسعود الهاجري، أثر نسب ومؤشرات التحليل المالي على الأداء المالي والمحاسبي في شركات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في دولة الكوت، مذكرة ماجيستر، كلية إدارة المال والاعمال، الكويت، 2016.

8. محمد صالح عواشريه، التحليل المالي، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2014-2015.

❖ **مذكرات الماستر:**

1. أمينة جاب الله، عبلة حلو، أثر الهيكل المالي على مردودية المؤسسة الاقتصادية، مذكرةماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ميلة، الجزائر، 2018-2019.

2. بشرى عزور، رمزي قراس، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018-2019.

3. بن رمضان رشيد، قبلي محمد، التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، المركز الجامعي بمعنية، الجزائر، 2015-2016.

4. بودرهم رضا، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات في مؤسسة اقتصادية ذات طابع عقاري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 2020-2021.

5. بوطية بن قلاوز أمير التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2015-2016.

6. جمعي سناء وراهم صوفيا، دور التحليل المالي في تقيم الأداء المال للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2019 2020.

7. راكد خالد، دور التحليل المالي في تحسين أداء المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة الموارد الكاشطة (ABRAS) سعيدة للفترة 2014-2018، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، 2018-2019.

8. رمضان حمزة، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الخدماتية دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية سكيكدة EPS للفترة 2014-2018، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020-2021.

9. سراح حسيبة، التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المال المؤسسة الاقتصادية مذكرة ماستر،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، الجزائر، 2018-2019.

10. شارف عبد القادر، برحال حمزة، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة، مذكرةماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2019 2020.

11. مريم قمور، لمياء حميمد دور التحليل المال بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل ،الجزائر، 2015-2016.

❖ **المجلات والملتقيات:**

1. إسماعيل سبتي، الزواوي أحمد المهدي، الأخضر لقليطي، استخدام مؤشرات التسيير المالي والمحاسبي في ترشيد قرارات المؤسسة الإعلامية الرياضية، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35 العدد4 2021.

2. الطيب بولوح، عمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي للبنوك الاسلامية دراسة تطبيقية على مجموعة البنوك الإسلامية للفترة (2009-2013) ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، الشلف -الجزائر، 2016.

3. خطاب بلال، زعيط نور الدين، تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية بواسطة ارسيلور ميتال عنابة (2014-2013)، مجلة ميلاف للبحوث والداسات المجلد 4 العدد 1، الجزائر، جوان.

4. شهبوب أمينة، تقييم الداء المالي للصندوق الوطني للتامينات الإجتماعية للعمال الأجراء في ظل جائحة كوفيد -19- الفترة (2016-2020)، مجلة دفاتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، مخبر الدراسات في المالية الإسلامية والتنمية المستدامة بالمركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2022.

5. ريمة يونس، مقارنة نتائج التحليل المالي بين التطبيق الأساليب التقليدية والأساليب الحديثة، المجلة العلمية ASJP المجلد 20، العدد 2، 2016.

6. عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان، التحليل المال كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة، المجلة العلمية ASJP المجلد 4 العدد 2، 2019.

7. محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، غانية نذير، تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، المجلة العلمية اASJP الحجم 1، العدد 1، 2018،.

8. محمد نجيب طارق وطارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقيم الأداء المالي للمؤسسة دراسة تطبيقية المؤسسة المطاحن الكبرى جنوب بسكرة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة بسكرة ، يومي5 و6 مايو2013.

9. يزيد تقرارت استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي، المجلة العلمية ASP الحجم ،11 العدد 2 ،2017.

❖ **محاضرة ومداخلات**

1. بن نذير نصرالدين، شملال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لانتاج الكهرباء SPE، مداخلة للمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول التسيير كالية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع البليدة، الجزائر، 25/04/2017.

2. حياة نجار، محاضرات في التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، الجزائر، 2011.

3. بسدات كريمة، التسيير المالي مطبوعة بيداغوجية، جامعة مستغانم، 2021-2022، ص

❖ **المواقع الالكترونية:**

3. http// accdiscussion .com.

❖ **القوانين والمراسيم:**

1. القانون رقم 11/07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الصادر بتاريخ 25 مارس 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.

2. المرسوم التنفيذي 94-188 المؤرخ في 6 جوان 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتامين البطالة، الجريدة الرسمية رقم 44 المؤرخ في 1994/07/07.

3. المرسوم التنفيذي رقم 92-07 المؤرخ في 28 جماجى الثانية 1412 الموافق ل 4 جانفي 1992 النمتضمن الوضع القانوني لصناديق الضمان الأجتماعي والتنظيم الاداري والمالي للضمان الإجتماعي.

4. القرار المؤرخ ي 24 شوال عام 1438 الموافق ل 18 يوليو سنة 2017 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 61 الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 2017.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 61 الصادرة بتاريخ 22 أكتوبر 2017.

ثانيا_ المراجع باللغة الأجنبية.

1. Georges Legros , **mini manuel de finance d'entreprise** , dunod.

قائمة الملاحق



Agence de Wilaya de MEDEA
Quartier TAKBOU MEDEA
Tél: (025) 80.32.80 Fax:025.80.32.82
Caisse Nationale d'Assurance Chômages -CNAC-

Unite : A26
Exercice : 2021
Statut : Definitif

Date impression :08/05/2024 10:06:4

BILAN ACTIF
Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisation corporelles					
- Terrains		4 610 000.00		4 610 000.00	4 610 000.00
- Agencements et aménagements de terrains					
- Constructions		21 684 256.11	16 408 743.72	5 275 512.39	3 730 293.37
- Autres immobilisations corporelles		11 387 294.08	7 200 157.89	4 187 136.19	2 559 029.76
Immobilisations en concession					
Immobilisation en cours					
Immobilisation financières					
- Titres immobilisés de l'activité SVT					
Disposition de création d'activités					
- PNR Classique		1 885 733 868.00	482 454 869.03	1 403 278 998.97	1 635 046 578.07
- PNR LOCation		2 500 000.00		2 500 000.00	2 500 000.00
- PNR Véhicules Ateliers		500 000.00		500 000.00	500 000.00
- PNR Cabinets Groupés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		3 338 432.79		3 338 432.79	3 419 500.00
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 929 753 850.98	506 063 770.64	1 423 690 080.34	1 662 365 401.20
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		118 380.73		118 380.73	234 756.36
Créances et Emplois assimilés					
- Opérations Inter Organismes de Sécurité Sociale		700 474 292.27		700 474 292.27	631 108 487.01
- PNR Courants					
- Cotisants COD		37 296.00		37 296.00	37 296.00
-Impôts et assimilés					
-Autres créances et emplois assimilés					
-Autres débiteurs		3 229 014.11	2 212 121.77	1 016 892.34	838 718.03
Disponibilités et assimilés					
-Placements SVT et autres actifs financiers courants					
-Trésorerie		97 332 244.36		97 332 244.36	73 373 261.11
TOTAL ACTIF COURANT		801 191 227.49	2 212 121.77	798 979 105.72	705 592 518.53
TOTAL GENERAL ACTIF		2 730 945 078.47	508 275 892.41	2 222 669 186.06	2 367 957 919.73

Agence de Wilaya de MEDEA
Quartier TAKBOU MEDEA
Tél: (025) 80.32.80 Fax:025.80.32.82
Caisse Nationale d'Assurance Chômages -CNAC-

Jnite : A26
Exercice : 2021
Statut : Definitif

Date impression :08/05/2024 à 10:05:27

BILAN PASSIF

Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]			
Ecarts d'évaluation			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		341 132 677.85	441 220 639.10
Autres capitaux propres-Report à nouveau		6 071 057 617.14	5 629 836 978.04
Part de la société consolidant			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		6 412 190 294.99	6 071 057 617.14
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance		23 215 101.98	21 014 676.48
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		23 215 101.98	21 014 676.48
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		306 492.64	91 400.52
Impôt			
Autres dettes		19 781 674.21	14 680 213.70
Comptes transition créditeurs		239 594.97	239 594.97
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation		-4 233 063 972.73	-3 749 325 583.08
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		-4 212 736 210.91	-3 734 114 373.89
TOTAL GENERAL PASSIF		2 222 669 186.06	2 357 957 919.73



Agence de Wilaya de MEDEA
Quartier TAKBOU MEDEA
Tél: (025) 80.32.80 Fax:025.80.32.82
Caisse Nationale d'Assurance Chômages -CNAC-

Unite : A26
Exercice : 2021
Statut : Definitif

Date impression :08/05/2024 à 10:08:(

COMPTES DE RESULTAS

Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes			
Cotisations Régime Assurance Chômage		699 876 392.13	701 230 008.14
Contribution d'Ouvertire de Droits RAC			
Variations stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**699 876 392.13**	**701 230 008.14**
Achats consommés		1 203 236.81	8 256 624.78
Services extérieurs et autres consommations		19 382 969.14	15 876 428.27
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**20 586 205.95**	**24 133 053.05**
III-VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		**679 290 186.18**	**677 096 955.09**
Charges de personnel		82 002 094.29	74 052 718.56
Impôts, taxe et versement assimilés			100.00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**597 288 091.89**	**603 044 136.50**
Autres produits opérationnels		597 903.24	1 153 482.18
Autres charges opérationnelles		311 379.12	257 569.60
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		487 158 197.42	294 268 600.32
Reprise sur pertes de valeurs et provisions		231 520 985.18	132 234 071.04
V-RESULTAT OPERATIONNEL		**341 937 403.77**	**441 905 519.80**
Produits financiers			
Charges financières		804 725.92	684 880.70
VI-RESULTAT FINANCIER		**-804 725.92**	**-684 880.70**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		**341 132 677.85**	**441 220 639.10**
Impôt exigibles sur résultats ordinaires			
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**931 995 280.55**	**834 617 561.36**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**590 862 602.70**	**393 396 922.26**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**341 132 677.85**	**441 220 639.10**
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Chrages) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**341 132 677.85**	**441 220 639.10**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
IX-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			

Agence de Wilaya de MEDEA
Quartier TAKBOU MEDEA
Tél: (025) 80.32.80 Fax:025.80.32.82
Caisse Nationale d'Assurance Chômages -CNAC-

ite : A26
ercice:2021
Statut : Definitif

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

Date impression:08/05/2024 10:08:41

Méthode directe

Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

Désignation	Notes	N	N-1
lux de trésorerie provenant des activités oprérationnelles			
ncaissements reçus des clients			
ncaissements d'autres produits opérationnels			
épenses régime assurance chômage		204 000.00	
ommes versées aux fournisseurs et au personnel		83 129 945.01	
ntérêts et autres frais financiers payés		1 057 038.61	
npôts sur les résultats payés			
lux de trésorerie avant éléments extraordinaire		**(84 390 983.62)**	
lux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires			
lux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**(84 390 983.62)**	
lux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
écaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		4 103 919.91	
ncaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorporelles			
écaissements sur acquisition d'immobilisations financières		204 094 662.69	
ncaissements sur cession d'immobilisations financières		181 056 561.88	
ntérêts encaissés sur placements financiers			
ividendes et quote-part de résultats reçus			
lux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**(27 142 020.72)**	
lux de trésorerie provenant des activités de financements			
ncaissements suite à l'émission d'actions			
ividendes et autres distributions effectuées			
ncaissements provenant d'emprunts		187 195 000.00	
emboursement d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		51 537 834.39	
écaissements sur acquisition de valeurs mobilières de placement			
ncaissements sur acquisition de valeurs mobilières de placement			
ubventions Recues			
lux de tésorerie net provenant des activités de financement (C)		**135 657 165.61**	
ncidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
ncaissements en attente d'imputation			
écaissements en attente d'imputation		165 178.00	
ariations de la trésorerie de la période (A+B+C)		**23 958 983.27**	
résorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		73 373 261.11	73 373 261.11

ıitr. : A26
:ercice:2021

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

Date impression:08/05/2024 10:08:41

Méthode directe

Statut : Definitif

Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

Désignation	Notes	N	N-1
/ariation de la trésorerie de la période		23 958 983.27	
Rapprochement avec le résultat comptable		317 173 694.58	

Agence de Wilaya de MEDEA
Quartier TAKBOU MEDEA
Tél: (025) 80.32.80 Fax:025.80.32.82
Caisse Nationale d'Assurance Chômages -CNAC-

Unité : A26
Exercice : 2022
Statut : Definitif

Date impression :08/05/2024 10:10:

BILAN ACTIF

Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

ACTIF	NOTE	MONTANT BRUT N	AMORT-PROV N	MONTANT NET	MONTANT NET N-1
ACTIF IMMOBILISE (NON COURANT)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisation corporelles					
- Terrains		4 610 000.00		4 610 000.00	4 610 000.00
- Agencements et aménagements de terrains		871 080.00	14 518.00	856 562.00	
- Constructions		21 684 256.11	17 300 548.92	4 383 707.19	5 275 512.39
- Autres immobilisations corporelles		12 239 350.98	7 186 660.32	5 053 690.66	4 187 136.19
Immobilisations en concession					
Immobilisation en cours					
Immobilisation financières					
- Titres immobilisés de l'activité SVT					
Disposition de création d'activités					
- PNR Classique		1 868 790 772.51	1 054 679 588.69	814 111 183.82	1 403 278 998.97
- PNR LOCation		2 500 000.00		2 500 000.00	2 500 000.00
- PNR Véhicules Ateliers		500 000.00		500 000.00	500 000.00
- PNR Cabinets Groupés					
- Prêts et autres actifs financiers non courants		4 680 333.36		4 680 333.36	3 338 432.79
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 915 875 792.96	1 079 180 316.93	836 695 477.03	1 423 690 080.34
ACTIF COURANT					
Stock et en cours		29 966.25		29 966.25	118 380.73
Créances et Emplois assimilés					
- Opérations Inter Organismes de Sécurité Sociale		774 420 821.18		774 420 821.18	700 474 292.27
- PNR Courants					
- Cotisants COD		37 296.00		37 296.00	37 296.00
-Impôts et assimilés					
-Autres créances et emplois assimilés					
-Autres débiteurs		3 391 488.42	2 371 488.09	1 019 998.33	1 016 892.34
Disponibilités et assimilés					
-Placements SVT et autres actifs financiers courants					
-Trésorerie		56 419 437.61		56 419 437.61	97 332 244.38
TOTAL ACTIF COURANT		834 299 007.64	2 371 488.09	831 927 519.55	798 979 105.72
TOTAL GENERAL ACTIF		2 750 174 800.60	1 081 551 804.02	1 668 622 996.58	2 222 669 186.06



Agence de Wilaya de MEDEA
Quartier TAKBOU MEDEA
Tél: (025) 80.32.80 Fax:025.80.32.82
Caisse Nationale d'Assurance Chômages -CNAC-

Unite : A26
Exercice : 2022
Statut : Definitif

Date impression :08/05/2024 à 10:11:35

BILAN PASSIF

Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

PASSIF	NOTE	MONTANT NET N	MONTANT NET N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis (ou compte de l'exploitant)			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées) [1]			
Ecarts d'évaluation			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence [1]			
Résultat net (Résultat part du groupe) [1]		-301 304 762.61	341 132 677.85
Autres capitaux propres-Report à nouveau		6 412 190 294.99	6 071 057 617.14
Part de la société consolidant			
Part des minoritaires [1]			
TOTAL I		6 110 885 532.38	6 412 190 294.99
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôt (différés et provisionés)			
Autres dettes non courants			
Provisions et produits constatés d'avance		25 630 676.02	23 215 101.98
Autres charges différées - Hors cycle d'exploit.			
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		25 630 676.02	23 215 101.98
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		302 246 423.44	306 492.84
Impôt			
Autres dettes		21 189 157.26	19 781 674.21
Comptes transition créditeurs		239 594.97	239 594.97
Compte de liaisons des établissement et sociétés de participation		-4 791 568 387.51	-4 233 063 972.73
Trésorerie passif			
TOTAL PASSIFS COURANTS III		-4 467 893 211.82	-4 212 736 210.91
TOTAL GENERAL PASSIF		1 668 622 996.58	2 222 669 186.06



Agence de Wilaya de MEDEA
Quartier TAKBOU MEDEA
Tél: (025) 80.32.80 Fax:025.80.32.82
Caisse Nationale d'Assurance Chômages -CNAC-

Unite : A26
Exercice : 2022
Statut : Definitif

Date impression :08/05/2024 à 10:12:1

COMPTES DE RESULTAS

Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

Désignation	Note	N	N-1
Vente et produit annexes			
Cotisations Régime Assurance Chômage		774 014 913.21	699 876 392.13
Contribution d'Ouvertire de Droits RAC			
Variations stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subvention d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**774 014 913.21**	**699 876 392.13**
Achats consommés		398 238 022.07	1 203 236.81
Services extérieurs et autres consommations		19 131 771.66	19 382 969.14
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**417 369 793.73**	**20 586 205.95**
III-VALEUR AJOUTER D'EXPLOITATION (I-II)		**356 645 119.48**	**679 290 186.18**
Charges de personnel		82 357 733.10	82 002 094.29
Impôts, taxe et versement assimilés			
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**274 287 386.38**	**597 288 091.89**
Autres produits opérationnels		802 703.95	597 903.24
Autres charges opérationnelles		82 432.69	311 379.12
Dotations aux amortissement, Provisions et pertes de valeurs		1 060 092 169.18	487 158 197.42
Reprise sur pertes de valeurs et provisions		484 666 990.80	231 520 985.18
V-RESULTAT OPERATIONNEL		**-300 417 520.74**	**341 937 403.77**
Produits financiers			
Charges financières		887 241.87	804 725.92
VI-RESULTAT FINANCIER		**-887 241.87**	**-804 725.92**
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V+VI)		**-301 304 762.61**	**341 132 677.85**
Impôt exigibles sur résultats ordinaires			
Impôt différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 259 484 607.96**	**931 995 280.55**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**1 560 789 370.57**	**590 862 602.70**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-301 304 762.61**	**341 132 677.85**
Elément extraordinaires (produits) (à préciser)			
Elément extraordinaires (Chrages) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**-301 304 762.61**	**341 132 677.85**
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence			
IX-RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE			
Dont part des minoritaire			
Part du groupe			



Agence de Wilaya de MEDEA
Quartier TAKBOU MEDEA
Tél: (025) 80.32.80 Fax:025.80.32.82
Caisse Nationale d'Assurance Chômages -CNAC-

nite : A26
xercice:2022

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

Date impression:08/05/2024 10:13:13

Méthode directe

Statut : Definitif

Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

Désignation	Notes	N	N-1
Flux de trésorerie provenant des activités oprérationnelles			
Encaissements reçus des clients			
Encaissements d'autres produits opérationnels		82 122.28	
Dépenses régime assurance chômage			204 000.00
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		180 400 281.15	83 129 945.01
Intérêts et autres frais financiers payés		606 531.10	1 057 038.61
Impôts sur les résultats payés			
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaire		**(180 924 689.97)**	**(84 390 983.62)**
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires			
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		(180 924 689.97)	(84 390 983.62)
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		2 511 577.58	4 103 919.91
Encaissements sur cession d'immobilisations corporelles ou incorporelles		213 493.50	
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières		130 735 639.32	204 094 662.69
Encaissements sur cession d'immobilisations financières		144 478 734.81	181 056 561.88
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		11 445 011.41	(27 142 020.72)
Flux de trésorerie provenant des activités de financements			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		209 400 000.00	187 195 000.00
Remboursement d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		80 833 128.01	51 537 834.39
Décaissements sur acquisition de valeurs mobilières de placement			
Encaissements sur acquisition de valeurs mobilières de placement			
Subventions Recues			
Flux de tésorerie net provenant des activités de financement (C)		128 566 871.99	135 657 165.61
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Encaissements en attente d'imputation		44 210.11	
Décaissements en attente d'imputation		44 210.11	165 178.00
Variations de la trésorerie de la période (A+B+C)		(40 912 806.57)	23 958 983.27
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		97 332 244.38	73 373 261.11
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice		56 419 437.81	97 332 244.38

nite : A26
xercice:2022

TABLEAU DE FLUX DE TRESORERIE

Date impression:08/05/2024 10:13:13

Méthode directe

Statut : Definitif

Mois Du JANVIER Au DECEMBRE

Désignation	Notes	N	N-1
Variation de la trésorerie de la période		(40 912 806.57)	23 958 983.27
Rapprochement avec le résultat comptable		(260 391 956.04)	(23 958 983.27)